مَا لاَ يُجرَى في كتاب المذكَّر والمؤنَّث

لابن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)

جمعاً وتحليلاً

دكتور

محمد خلف محمود عوض

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات

كلية اللغة العربية بجرجا جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، و أنعم عليه بنعمـــة اللســـان ليكون أداة للبيان، تكشف عن ذات نفسه، وتعبر عن فكره وحسّه، وبـــذا فضـــله على كثير ممن خلق تفضيلاً، والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه محمد – صلى الله عليه وسلم – أفصح من نطق بالضاد، وعلى آ له وصحبه ومن والاه.

وبعـــــد

فإن الباحث في علوم اللغة والنحو والأدب وغيرها كلما نّقَّبَ فيها، وبحـــث فـــي دقائقها ازداد شوقاً إلى فهم الكثير من أسرارها ولطائفها، ولا تزال هـــذه الأمـــة قائمة على الحق ما دامت مرتبطة بتعليم كتاب ربها وسنة نبيها، ولا تزداد قوة إلا بالعلم وخاصة ما يتعلق بكتاب الله – عز وجل – وعلم النحو في مقدمتها، فهـــو العلم المستطيل.

وكتاب المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري المتوفي (٣٢٨ هـــ) أضخم كتاب في العربية تناول ظاهرة التذكير والتأنيث، وأوفرها علمـــاً، وأغزرهـــا شـــواهد، وأبعدها استقصاء وإحاطة وتوسعا، والكتب التي تقدمت عليه كالمذكر والمؤنـــث للفراء، أو لأبي حاتم السجستاني، أو للمبرد لم تبلغ شأوه؛ لمـــا قـــام بـــه ابـــن الأنباري من جمع المادة العلمية واستقصائها، ثم دراستها، والوصول إلى كثير من النتائج المهمة، ونظرا لأهمية هذا الكتاب ومكانة مؤلفه ابن الأنباري بـــين أئمـــة اللغة والنحو أردت ألاّ أحرم شرف الخوض في غمار هذا السفر العظيم، فـــاخترت موضوعا كان قد شدَّ انتباهي أثناء القراءة فيه، وهو كلامه عن ما يُجْـــرَى فـــي المذكر والمؤنث وآراء النحاة فيه، واستعمال لفظ ما يُجْرَى وما لا يُجْرَى ومـــا لا

يُجْرَى هو مصطلح كوفي، نص النحاة[١] على ذلك، وهو ما ستعمله ابن الأنباري، أما البصريون فيسمونه: باب ما ينصرف وما لا ينصرف، نصل على ذلك سيبويه[١] والزجاج[٢]،وابن السراج[٣]، وإن كان المبرد في المقتضب قال: " هذا باب ما يجرى وما لا يجرى بتفصيل أبوابه وشرح معانيه واختلاف الأسماء، وما الأصل فيها "[٤].

وفي الشرح ذكر لفظ الصرف وعدم الصرف، وفي موضع آخر من المقتضب قال: " هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف مما سميت به مذكرا من الأسماء الغربية "[٥]، وكذلك في كتابه المذكر والمؤنث [٦].

أما النحاة المتأخرون فيسمونه: باب ما ينصرف وما لا ينصرف [٧].

وبما أن البحث في كتاب لإمام من أئمة الكوفيين فقد أخذت عنوان البحث كما استعمله هو، فسميته:

" ما لا يُجْرَى في كتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري " ت: ٣٢٨ هـ " جمعاً وتحليلا ".

والذي دفعني للكتابة فيه أسباب أجملها فيما يأتي:

أولها: إعجابي الشديد بكتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري الذي يعد أضخم كتاب في العربية تناول ظاهرة التذكير والتأنيث وأوفرها علماً.

---

[١] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/١، وشرح المقرب المسمي التعليقة لابن النحاس الحلبي ٩٠١/٢ .

[١] ينظر: الكتاب ١٩٣/١

[٢] ينظر: الأصول في النحو ٧٩/٢.

[٣] كتابه: ما ينصرف وما لا ينصرف.

[٤] المقتضب ٣٠٩/٣ .

[٥] المقتضب ٣١٩/٣ .

[٦] ينظر: المذكر والمؤنث للمبرد ١١٤.

[٧] ينظر: علل النحو لابن الوراق ص ٦١٣، وسر صناعة الإعراب ٥٤٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/٢، وشرح اللمع للواسطي ص ١٩٧، وشرح الكافيه الشافية ١٤٣٤/٣، وارتشاف الضرب ٨٥٢/٢.

ثانيها: أردت جمع ما تناثر في كتاب المذكر والمؤنث من الأسماء التي تمنع من الصرف معللاً لها ومبيناً آراء النحاة فيها.

ثالثها: التعرف على منهج ابن الأنباري في عرضه لمسائل ما لا يُجْرَى.

رابعها: أهمية آراء ابن الأنباري أحد أئمة النحو الكوفي، والذي دعم النحو الكوفي بالعلل المنطقية دعماً لم يتوافر لغيره ممن سبقه من الكوفيين.

خامسها: توثيق ما ذكره ابن الأنباري في كتابه المذكر والمؤنث حول ما لا يجرى من آراء، وعزوها إلى مؤلفات أصحابها، أو توثيقها من أمهات الكتب الأخرى، وربطها بالآراء الأخرى.

سادسها: أردت كشف النقاب عن تعليلات ابن الأنباري في اعتراضه على بعض المذاهب، وتوضيحها وبيان موقف النحاة منها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من: مقدمة، وقسمين، وخاتمة.

أما المقدمة: فقد ذكرت فيها بإيجاز سبب اختياري للكتابة في هذا الموضوع.

وأما القسم الأول فيشتمل على فصلين:

الفصل الأول: ابن الأنباري " حياته وآثاره " وتناول:

" نسبه وحياته، أخلاقه وصفاته، علمه وثقافته، شيوخه، تلاميذه، أهم مصنفاته، منهجه النحوي، وفاته ".

الفصل الثاني:- منهج ابن الأنباري في ما لا يجرى من خلال كتابه المذكر والمؤنث.

أما الخاتمة: فقد سجلت فيها أبرز معالم البحث في: " ما لا يجرى في كتاب المذكر والمؤنث ".

والله أسأل أن يلهمنا السداد والصواب في القول والعمل إنَّه على ما يشاء قدير.

الباحث

الفصل الأول
أبوبكر بن الأنباري " حياته وآثاره "

أبوبكر بن الأنباري من كبار علماء العربية، ولذا فقد تناوله الكثير من العلماء بالترجمة التاريخية والتعريف به، واهتم الباحثون المعاصرون بالشيخ ابن الأنباري، فكان موضوعاً لأبحاثهم.

ولما كان ابن الأنباري بهذه الشهرة والذيوع، وكانت الدراسات حوله قد كثرت وتنوعت رأيت أن أعرف به في شيء من الإيجاز، وخاصة أن محقق كتاب المذكر والمؤنث، الدكتور: طارق الجنابي، قد أفاض في الترجمة له والتعريف به.

نسبه وحياته:[١]

محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة، الإمام أبوبكر بن الأنباري النحوي اللغوي، ولد في سامراء، في يوم الأحد لإحدى عشرة ليلة خلت من رجب، سنة مائتين وإحدى وسبعين للهجرة [٢]، ورد على بغداد وهو بعد صغير، نشأ في كنف أبيه اللغوي الكوفي المذهب، عرف بابن الأنباري، أخذ نسبته من أبيه، القاسم بن محمد بن بشار .... أبو محمد الأنباري [٣]، من أهل الأنبار[٤]، وكان أبوه عالماً بالأدب، موثقاً في الرواية صدوقاً أمينا، سكن بغداد وروي عن جماعة من العلماء، وروي عنه ولده أبوبكر،

---

[١] ترجمته في: الفهرست ص ٨٢، وتاريخ بغداد ١٨٢/٣، ونزهة الألباء ص ١٩٧ – ٢٠٠، ومعجم الأدباء ٣٠٦/١٨ -٣١٣ ، وإنباه الرواة ٢٠١/٣ – ٢٠٨ ، ووفيات الأعيان ٣٤١/٤ - ٣٤٢ ، والبلغة في تراجم ائمة النحو واللغة ص ٢١٢ – ٢١٣ ، وطبقات القراء ٣٣٠/١، والنجوم الزاهرة ٢٦٩/٣، وبغية الوعاة ٢١٢/١ – ٢١٤، وشذرات الذهب ٣١٥/٢، والوافي بالوفيات ٣٤٤/٤، و الاعلام ٦/ ٣٣٤.

[٢] ينظر: إنباه الرواة ٣٠١/٣، ووفيات الأعيان ٣٤٢/٤ وبغية الوعاة ٢١٣/١.

[٣] ترجمته في: إنباه الرواة ٢٨/٣ ، وطبقات القراء ٢٤/٢.

[٤] الأنبار: مدينة بالعراق على نهر الفرات في غرب بغداد تتميز بكثرة التخيل والزروع الجيدة والثمار الحسنة، واسمها فارسي، لأن كسرى كان يتخذ فيها أنابير الطعام، وهي أول عاصمة لدولة بني العباس ... ينظر معجم البلدان ٣٦٧/١.

ومن هنا نعرف أنه مع بدايته الأولى أخذ علومه ومعارفه عن أبيه في بغداد، وكانت آنذاك تعج بحركة علمية نشطة، فشهد البيئة العلمية منذ طفولته، وأكب منذ نشأته على حلقة ثعلب، واتصل بعلماء عصره في فنون المعرفة من أدب وشعر ولغة، وقرآن، وحديث، وسرت شهرته بين الناس[١].

أخلاقه وصفاته:

أكب أبوبكر بن الأنباري على العلم والفضيلة ومجاهدة النفس، وبلغ من ذلك مبلغاً بعيداً، عُرِفَ ذلك عنه، قال عنه ابن خلكان: " وكان صدوقاً ثقة دَيِّنا خيَّراً من أَهل السنة " [٢].

وقال القفطي: [٣] " وكان – رحمه الله – مع حفظه زاهداً متواضعاً، وحكى أبو الحسن الدار قطنيّ أنه حضره في مجلس أملاه يوم جمعة، فصحَّف اسماً أورده في إسناد حديث – إما كان " حيان " فقال: " حبان " أو " حبان " فقال : " حيان " ، قال أبو الحسن : فأعظمت أن يحمل عن مثله في فضله وجلالته وَهْمٌ، وهِبْتُهُ أن أُوقِفَهُ على ذلك ، فلما انقضى الإملاء تقدمت إلى المستملي، وذكرت له وَهْمَهُ، وعرَّفته صواب القول فيه وانصرفت، ثم حضرتُ الجمعة الثانية مجلسه، فقال أبو بكر للمستملي: عَرِّفْ جماعة الحاضرين أنَّا صحَّفنا الاسم الفلاني لما أملينا حديث كذا في الجمعة الماضية، ونَبَّهَنَا ذلك الشابُّ على الصواب، وهو كذا، وعرف ذلك الشاب أنا رجعنا إلى الأصل فوجدناه كما قال ". وأفضل شهادة تبين منزلة ابن الأنباري ما ذكره معاصره أبو منصور الأزهري عنه إذ يقول: وهو يتحدث عن معاصريه " ومنهم أبوبكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري النحوي، وكان واحد عصره، وأعلم من شاهدت بكتاب الله ومعانيه وإعرابه، ومعرفته

---

[١] ينظر/ طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي ص ١٧١ وسير أعلام النبلاء ٦٤٩/١١ وبغية الوعاة ٢١٢/١.

[٢] وفيات الأعيان ٣٤١/٤ .

[٣] إنباه الرواة ٢٠٢/٣ ، وذكر هذا الخبر في تاريخ بغداد ١٨٢/٣ ووفيات الأعيان ٣٤١/٤ ، والوافي بالوفيات ٣٤٤/٤، وبغية الوعاة ٢١٢/١ .

اختلاف أهل العلم في مشكله، وله مؤلفات حسان في علم القرآن، وكان صـــائناً لنفسه، مقدماً في صناعته، ومعروفاً بالصدق حافظاً،حسن البيان، عذب الألفاظ، لم يذكر لنا إلى هذه الغايـــة من الناشئين بالعـــراق وغيرها أحد يخلفه، أو يسد مسده" [١].

علمه وثقافته:

برع أبوبكر بن الأنباري في فنون عديدة من العلم، يظهر ذلك في كثرة مصـــنفاته وتنوعها، فالموضوعات التي حذقها كثيرة، فقد برع في النحو، واللغـــة، وعلـــوم القرآن، وغريب الحديث، والمشكل، والوقف والابتداء، وصنف فيها كتباً عديـــدة، عرف بين الدارسين بذكائه وفطنته، وكثرة حفظه، وغزارة روايته، وحسن التأني لمسائل اللغة وعلوم القرآن والحديث، ذكره الخطيب في " تاريخ بغداد "[٢] وأثنـــى عليه، وقال: " بلغني أنه كتب عنه وأبوه حي، وكان يملي في ناحية من المســـجد وأبوه في ناحية أخرى "[٣] .

قال القفطي: " وكان أحفظ الناس للغة والنحو والشعر وتفسير القرآن، وحدثت انه كان يحفظ عشرين ومائة تفسير من تفاسير القرآن بأسانيدها " [٤].

وقال عنه محمد بن جعفر التميمي النحوي: " فأما أبوبكر محمد بن القاســـم بـــن الأنباري،فما رأينا أحفظ منه ولا أغزر بحراً من علمه " [٥].

والروايات كثيرة ومتنوعة عن ذكائه وحفظه.

---

[١] مقدمة التهذيب ص ٢٨ .

[٢] ينظر: تاريخ بغداد ١٨١/٣.

[٣] السابق ٣٠٢/٣ .

[٤] يراجع: تاريخ بغداد ١٨١/٣ – ١٨٣ ، وإنباه الرواة ٢٠٢/٣ – ٢٠٤ ، والوافي بالوفيات ٣٤٤/٤ .

[٥] ينظر: الفهرست ص ٨٧ وتاريخ بغداد ١٨٢/٣ وسير أعلام النبلاء ٦٤٩/١١ وطبقات القراء ٢٣٠/٢-٢٣١ .

أهم شـــيوخه:

كان أبوبكر بن الأنباري علامة عصره، وقد برز في علوم كثيـــرة، وتلقـــى هـــذه العلوم عن مشاهير العلماء في عصره، ذكرت مصادر ترجمتـــه بعضـــهم، ومـــن هؤلاء الشيوخ: " والده: القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت: ٣٠٤ هـــ).
وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١ هـــ)، وإســـماعيل بـــن إســـحاق القاضي (ت: ٢٨٢ هـــ)، وأحمد بن الهيثم بن خالد البزار، وأبو العبـــاس بـــن مروان الخطيب، وأبو علي الحسن بن عليل العنزي، وأبو شـــعيب عبـــدالله بـــن الحسن الحراني وغيرهم .

تـــلاميـــــــــذه:

برع ابن الأنباري في فنون عديدة، ورحلت إليه الطلبة من النواحي، فقـــد أقـــرأ النحو، واللغة، والتفسير، والحديث، والقراءات، ورواة الشعر والأخبار، ومن أبرز من أخذ عن ابن الأنباري:
أبوعلي إسماعيل بن القاسم القالي (ت: ٣٥٦ هـــ)، وأبو أحمـــد الحســـن بـــن عبدالله بن سعيد العسكري (ت:٣٨٠ هـــ)، وأبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٣٧ هـــ)، والحسين بن أحمد بن خالويـــه (ت: ٣٧٠ هـــــ)، وأبو فرج المعافي المعروف بـــابن طـــرارا (ت: ٣٩٠ هـــــ)، وأبـــو الفـــرج الأصفهاني (ت: ٣٥٦ هـــ)، وأبو عبيدالله محمد بن عمـــران المرزبـــاني (ت: ٣٨٤ هـــ)، وأبو الحسين الدار قطني، وأبو الفضـــل بـــن المـــأمون، وغيـــرهم كثير[١].

---

[١] ينظر: تاريخ بغداد ١٨٢/٣ ، وإنباه الرواة ٢٠٢/٣ وسير أعلام النبلاء ٦٤٩/١١ .

أهـــم مصنفاتـــه:

ترك ابن الأنباري ثروة طائلة من المؤلفات في مختلف صندوق العلم والمعرفـة، وذلك لما تمتع به من ثقافة واسعة في كل علم وفن، تربو على الخمسين مصنفا، أذكر منها على سبيل المثال:
المذكر والمؤنث، والذي يتعلق به موضوع البحث، و قد طبع عدة طبعات، منهـا: طبعة بتحقيق الدكتور: طارق عبد عون الجنابي – دار الرائد العربي – بيروت – لبنان، بتاريخ ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م، وطبع بتحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩م، وطبع بتحقيق الشربيني شريدة – دار الحديث – القاهرة ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
ومنها: الأضداد، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليـات، وإيضـاح الوقـف والابتداء في كتاب الله – عز وجل ، وشرح الألفـات المبتـدآت فـي الأسـماء والأفعال، وشرح ديوان عامر بن الطفيل، وشرح خطبة عائشة أم المؤمنين فـي أبيها، ومسألة في التعجب، والهاءات في كتاب الله، والزاهر فـي معـاني كـلام الناس، وغيرها كثير[١].

مذهبه النحـــوي:

الناظر في مصنفات أبي بكر بن الأنباري يقف علـى ثقافـة متنوعـة، وعقليـة ناضجة، وفكر عميق، استوعب كثيراً من العلوم، ولكن غلب عليه علـم النحـو، وصنف فيه عددا من المصنفات التي تدل على الإلمام بآراء أئمة النحـو، ولكـن

---

[١] منها المطبوع ، ومنها المخطوط ، ينظر : تاريخ الأدب العربي ٢١٦/٢، وإنباة الرواة ٢٠٨/٣ ، والفهرست ص ٨٢ وجانب الدراسة من تحقيق الدكتور طارق الجنابي في المذكر والمؤنث من ص ٢١-٣٠ .

الواضح أن الشيخ ابن الأنباري كوفي المذهب، فهو يتبنى آراءهم ويسوق حججهم، ويأخذ بادلتهم، فكثيراً ما ضرب بسهمهم، ومال إلى رأيهم، ولكنه صاحب رأي، ولا يردد أقوال الكوفيين مكتفياً بها، ولكن كان يذكر آراء البصريين، ويسوق حججهم أحيانا، وقد ذكرت كتب التراجم[١]، أنه إمام في نحو الكوفيين، قال عنه الدكتور: شوقي ضيف[٢] " ومن يرجع إلى كتاب الإيضاح في علل النحو الزجاجي لا يشك في أنه كان أحد من دعموا النحو الكوفي بالعلل المنطقية دعماً لم يتوافر لأستاذه ثعلب، وكأنما كان عقله أكثر منطقية، وأقدر على التعليل والبرهنة والإدلاء بالحجج البينة، على نحو ما يتضح في تعليله لاشتقاق المصدر من الفعل ... ثم قال: " ونرى الزجاجي يذكره في مواضع مختلفة حين يتحدث عن علل الكوفيين [٣] مما يجعلنا نؤمن بأنه كان في مقدمة من توسعوا فيها وحاولوا إحكامها إحكاما دقيقا... ".

وقال الذهبي: " كان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين " [٤].

وفـــــــاته:

بعد هذا العمر الحافل بصنوف النشاط العلمي والديني لقى أبوبكر بن الأنباري وجه ربه راضياً مطمئناً لما أسلف في الحياة الدنيا من جميل الفعال، وصالح الأعمال، زهداً وورعاً، وبراً وتقوى، وكانت وفاته: ليلة النحر من ذي الحجة من سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة من الهجرة ببغداد ودفن في داره[٥].

---

[١] ينظر : البلغة ص ٢١٢ ، والوافي بالوفيات ٣٤٤/٤.
[٢] المدارس النحوية ص ٢٣٩.
[٣] ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٠ ، ٨٠ ، ١٣٢.
[٤] سير أعلام النبلاء ٦٥٠/١١ .
[٥] ينظر: إنباه الرواة ٢٠٦/٣، ووفيات الأعيان ٣٤٢/٤، وسير أعلام النبلاء ٦٥٠/١١ وبغية الوعاة ٢١٤/١، وشذرات الذهب ٣١٥/٢، والوافي بالوفيات ٣٤٤/٤،والبلغة ص ٢١٣.

الفصل الثاني
منهج ابن الأنباري في " ما لا يجرى " من خلال كتابه المذكر والمؤنث

أولا: منهجه في الاستشهاد والاحتجاج:

عُنِيَ ابنُ الأنباري عناية فائقة بالاستشهاد دون افتعال أو تكلف، فلم يسق شاهداً دون داع له، كما أنه لم ينكر شاهداً خالف رأيه، ويمكن تحديد أغراض الاستشهاد عنده فيما يلي:

أولاً: **الاستشهاد النحوي لإثبات قاعدة، أو تأكيد حكم فيما لا يجرى، أو فيما يجرى.**

ثانياً: **الاستشهاد اللغوي لبيان المعاني اللغوية التي عمل على جمعها واستقصائها لدراستها والوصول إلى النتيجة اللغوية في القضية التي يريد دراستها.**

وأستطيع أن أحدد موقف ابن الأنباري من مصادر الاستشهاد الثلاثة، وهي: القران الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب، فأقول:

أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم:

يهتم أبوبكر بن الأنباري اهتماما كبيرا للشواهد القرآنية، فالناظر في كتابه المذكر والمؤنث يجد الشاهد القرآني يقترب من مئتي آية، كان لما لا يجري نصيب منها، فمن ذلك على سبيل المثال: في منع صرف ما آخره ألف تأنيث مقصورة، يقول:[١] " اعلم أن العرب تزيد الألف المقصورة في الأسماء والنعوت للتأنيث، ويمنعون الاسم والنعت بها الإجراء، فأما الاسم، ف " ليلى، سلمى، وسعدى، وإحدى، .. وأما النعت ف " حبلى، والحسنى .. ثم يقول: فإذا كانت ياء التأنيث في اسم رابعة، كان على مثال " فِعْلَى " كقوله تعالى: " وأنه هو رب الشعرى "[٢] ، وكقوله: " إن نفعت الذكرى "[٣] ... الخ.

---

[١] المذكر والمؤنث ٢١٦/١.
[٢] سورة النجم الآية ٤٩.
[٣] سورة الأعلى الآية ٩.

وفي مسألة: ما يجرى وما لا يجرى من أسماء البلدان والأماكن، يقول:
" وبَدْر، مذكر يجرى؛ لأنه اسم للماء، قال الله عز وجل: "وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ " [١]، وحُنَيْن، والغالب عليه التذكير والإجراء؛ لأنه اسم للماء، قال الله عز وجل: " وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ " [٢]، فأجراه لأنه اسم للماء، وربما أنثته العرب على أنه اسم للبقعة ... الخ.[٣].

ثانياً: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

يختلف موقف أبي بكر الأنباري من الحديث عن موقفه من القرآن وقراءاته، فإنه قليل الاستشهاد به، فهو لا يأتي على ذكر الحديث النبوي إلا في مواضع محدودة، وأكثرها لا يوردها إلا حججاً وشواهد لإيضاح معنى، أو استدلالاً على تذكير لفظ أو تأنيثه، وقد استشهد ابن الأنباري في المذكر والمؤنث بثمان وعشرين حديثاً، منها ثلاثة أحاديث في معرض الكلام على ما لا يجرى، *أحدهما:* في جواز تذكير وتأنيث " الموسى " .. قال: " يروى في الأثر: " فانظر من جرت عليه الموسى منهم " أي : من اختتن " [٤].

وثانيها: في جواز منع صرف " حراء "، قال[٥] : " وحِرَاءُ، الغالب عليه التذكير والإجراء؛ لأنه اسم للجبل، وربما أنثته العرب، وجعلته اسما لما حول الجبل، فيقولون: هي حِرَاءُ بترك الإجراء.

والاختيار: هو حراءٌ بالإجراء والتذكير، قال النبي – صلى الله عليه وسلم – : " اسْكُنْ حرَاءُ فَمَا عَلَيْكَ إلا نبيٌّ أو صِدِّيقٌ أو شَهِيدٌ " [٦].

---

[١] سورة آل عمران من الآية ١٢٣ .
[٢] سورة التوبة من الآية ٢٥ .
[٣] المذكر والمؤنث ٢/ ٥٤ .
[٤] المذكر والمؤنث ٤٠٥/١ .
[٥] المذكر والمؤنث ٦٥/٢ .
[٦] الحديث في: سنن الترمذي ، كتاب المناقب ، باب مناقب عثمان بن عفان ٤٤٢/٥ ورقم الحديث ٣٦٩٦ .

ثالثها: في إجراء وعدم إجراء " سبأ " قال: " وسبأ يذكر ويؤنث فمن ذكره أجراءه، ومن أنثه لم يجره، ويروي عن فروة بن مسيك الغُطَيفِّي [١] أنه قال: " سال النبي – صلى الله عليه وسلم – رجل، فقال: يا رسول الله أخبرنا عن سبأ، أرض هي أم امرأة ؟ فقال: ليست بأرض ولا امرأة ، و لكنه رجل ولد عشرة من العرب فتيامن منهم ستة، وتشاءم منهم أربعة " [٢].

ثالثاً: الاستشهاد بالشعر:

أكثر ابن الأنباري من الاستشهاد بالشعر، فهو يزيد كثيرا عن استشهاده بالآيات القرآنية، فقد كان يستحضر هذه الشواهد بسهولة ويسر، وفي كل مناسبة، وهي تحتوي على القصيدة والرجز، والملاحظ في استشهاده بالشعر بعض الأمور:

منها: استشهاده بأكثر من بيت في المسألة الواحدة فأذكر على سبيل المثال أنه في مسألة منع صرف الاسم الثلاثي المؤنث ساكن الوسط وعدم منعه ذكر عشرة شواهد يدلل بها على جواز الإجراء وجواز عدم الإجراء[٣].

ومنها: أنه عزا كثيرا من الشواهد إلى قائليها، كأن يقول: وقال كعب ابن مالك الأنصاري [٤] ، أو قال: سلامة ابن جندل [٥] أو قال لبيد [٦]، أو قال ابن هرمة[٧]، أو قال النابغة [٨].

---

[١] هو فروة بن مسيك الغطيفي المرادي: قدم على الرسول، مفارقاً ملوك كندة، وقد أمره الرسول على من اسلم من ثومه امثال من لم
يسلم . انظر : أسد الغاية ٣٥٩/٤ .

[٢] الخبر في أسد الغابة ٣٦١/٤، والقرطبي ٢٨٨/١٧و الترمذي ٢٠٢/٥ كتاب التفسير ، باب ومن سورة سبأ ، حديث رقم ٣٢٢٢ .

[٣] ينظر : المذكر والمؤنث ١٥٤/١ – ١٥٨ .

[٤] المذكر والمؤنث ١٥٥/١ .

[٥] المذكر والمؤنث ٥١٤/١ .

[٦] المذكر والمؤنث ٤٨/٢ .

[٧] المذكر والمؤنث ٦٥/٢ .

[٨] المذكر والمؤنث ٢٠٤/٢ .

ومنها: أنه إذا اتجه إلى عدم عزو الشاهد، كان يقول: أنشدنا فلان، أو يقول: قال الشاعر، أو قال فلان وقال آخر[١].

ثانياً: منهج ابن الأنباري في العرض والتناول:

أبوبكر بن الأنباري أحد أئمة النحو الكوفي، وأحد من دعموا النحو الكوفي بالعلل المنطقية دعما لم يتوافر لغيره ممن سبقه من الكوفيين، فقد كان عقله أكثر منطقية، وأقدر على التعليل والبرهنة والإدلاء بالحجج البينة، ويتضح ذلك في تعليله لما ذكر مما يجرى وما لا يجرى في كتابه المذكر والمؤنث، فقد تفرد ابن الأنباري بأسلوب واضح غاية الوضوح، حيث أدب النحو وأضفى عليه سهولة محببة، تستهوي القارئ الذي لا يسيطر عليه ملل ولا سأم حين يقرأ له، فهو يعرض المسألة النحوية متوخياً فيها التسهيل، ويعمد إلى الترتيب والتنظيم، ومعانيه جاءت واضحة جلية لا تحتاج إلى روية وإعمال فكر، والوضوح من مقومات المنهج الدراسي التعليمي، وهاهي سمات منهج ابن الأنباري في التناول والعرض:

أولاً: الجمع بين الإيجاز والإطناب:-

أسلوب ابن الأنباري اتسم بالإيجاز قليلاً، فمن أمثلة ذلك، إذا سميت بطاهر، يقول: " وأما طاهر فإن فيه معنيين، إذا نويت به الطهر من الأدناس والذنوب أجريته اسما لرجل، ولم تجره اسما لامرأة، فتقول: قام طاهرٌ، وأكرمت طاهراً، ومررت بطاهرٍ، وتقول في المؤنث: قامت طاهرُ، وأكرمت طاهرَ، ومررت بطاهرَ، فلا تُجْرِيه كما لا تُجْرَى مُدِل إذا سميت به امرأة.

وإذا نويت بطاهر الطهر من الحيض، لم تجره من قول الفراء اسما لرجل ولا امرأة؛ لأنه بمنزلة حائض وطالق وطامث " [٢] .

---

[١] ينظر المذكر والمؤنث ١٥٤/١ ، و ١٥٥ ، ١٥٦ ، ٤٠٤ ، ٥١٣ ، ٤٨/٢ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٢٦٥.

[٢] المذكر والمؤنث ١٦٨/١ .

وأما الإطناب فقد اتسم به كثيرا، فقد كان لاهتمامه بالخلاف في المسائل النحوية فيما يجري وما لا يجري أَثَرٌ وَاضِحٌ في كتابه المذكر والمؤنث، فقد حرص على ذكر كثير من الآراء والتعليل لأصحابها، في حين قد جرت العادة في مثل هذه الحالات أن يذكر المؤلف رأيه دون أن يلتزم بالإشارة إلى غيره من العلماء إلا حين تستدعي الضرورة ذلك ومن أمثلة ذلك: إذا سميت امرأة باسم مذكر على ثلاثة أحرف نجد أنه يذكر مذهب الفراء وأبى العباس ثعلب، والخليل وسيبويه والأخفش والمازني، وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب، وأبى عمر الجرمي، ومحمد بن يزيد المبرد، وعلة كل [١].

ومن مظاهر الإطناب أيضا – استرساله في ذكر الأمثلة في المسألة الواحدة، فمن ذلك مثلا: في مسألة منع صرف الاسم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط يقول: " فأما هِنْدٌ، ودَعْدٌ، وجُمْلٌ، ونُعْمٌ، فإن العرب فيه مذهبين .... [٢] واسترساله أيضا – في ذكر الشواهد التي يدلل بها على المسألة الواحدة [٣].

ثانياً: أسلوبه في عبارات التقريظ والانتقاد:

عبارات الاختيار عند ابن الأنباري قليلة، ولكن في اختياره مذهباً من المذاهب يتضح تعصبه للكوفيين، فكثيرا ما يبدأ برأي تتبين أنه رأي الفراء، أو ثعلب، ثم يعرض بقية الآراء.

أما في عبارات النقد فكثيرا ما يتبع ذلك بتعليل، فمن أمثلته، في مسألة: تسمية الرجل بنعت خاص بالمؤنث، يقول:[٤] " إذا سميت بهذه النعوت، أي: طالق، وطاهر، وحائض – رجلاً لم تجره، لأنه علق على مالا يشاكله.

---

[١] ينظر: المذكر والمؤنث ١٦٠/١، ١٦١ .
[٢] ينظر: المذكر والمؤنث ١٥٤/١ .
[٣] ينظر: المذكر والمؤنث ١٥٤/١ – ١٥٨ .
[٤] المذكر والمؤنث ١٦٧/١ – ١٦٨ .

و قال سيبويه: إذا سميت رجلاً بحائض وطالق وطامث صرفته؛ لأنها مذكرة وصف بها المذكر .... ثم يقول: وكأن هذا المذكر عنده نعت لشئ، وهذا كله عندي خطأ ... ثم يعلل لذلك.

ثالثاً: طريقته في عرض مذاهب النحاة وآرائهم:

ابن الأنباري الكوفي أخذ من علماء المدرستين، فلم يقصر الأخذ على علماء الكوفة، بل أخذ من نحاة البصرة ولغوييها، والملاحظ:

أولاً: أنه كان ينقل عن الكوفيين مباشرة، فقد نقل كثيرا عن الفراء[١]، فيقول في علة منع الأسماء المؤنثة من الصرف: فإن قال لم صار التأنيث يثقل الاسم ولم صارت الأسماء المؤنثة أثقل من المذكرة ؟

قيل له: العلة في هذا أن العرب تكثر استعمال أسماء الرجال وترددها في الكتب والأنساب، فيقولون : فلان بن فلان بن فلان ، ولا يقولون : فلان بن فلانة، بنت فلان؛ لصيانتهم أسماء النساء، وقلة استعمالهم لها، فلما كان ذلك كذلك، كان الذي يكثرون استعماله أحق على ألسنتهم من الذي يقلون استعماله، هذا مذهب الفراء[٢]"؟

ويقول: " قال الفراء: إنما أجرت العرب هِنْداً ودَعْداً وجُمْلاً، وهن مؤنثات على ثلاثة أحرف، ولم يجروا حِمْصَ، وفَيْدَ، وتُوز، وهن مؤنثات على ثلاثة أحرف؛ لأنهم يرددون اسم المرأة على غيرها فيوقعون هنداً ودعداً وجملاً على جماعة من النساء، ولا يرددون اسم المدينة على غيرها [٣]..... الخ.

كما نقل عن ثعلب [٤]، ونقل عن الكسائي [٥].

ثانياً: أنه كان ينقل عن طريق كوفية، فقد نقل في مسألة: علة منع الاسم من الصرف عن الفراء، ثم قال : هذا الذي ذهب إليه الفراء هو مذهب أبي جعفر الرؤاسي [٦] .

---

[١] ينظر: المذكر والمؤنث ١٥٨/١ ، ١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ٢/ ٥٢ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ .
[٢] المذكر والمؤنث ١٥٨/١ – ١٥٩ .
[٣] المذكر والمؤنث ٥٢/٢ .
[٤] ينظر : المذكر والمؤنث ١٥٤/١ ، ١٦٩ .
[٥] ينظر: المذكر والمؤنث ٣٢٨/٢ .
[٦] المذكر والمؤنث ١٥٣/١ .

كما نقل عن الكسائي من طريق الفراء [١] .

ثالثاً: كان نقله عن علماء البصرة إما مباشرة، وإما عن طريق بصرية أو كوفية، فقد نقل كثيراً عن سيبويه [٢]، والمازني[٣] ، والمبرد [٤]، والسجستاني[٥] ، كما نقل عن : " الخليل والأخفش والجرمي [٦] .

وأحياناً كان يذكر الرأي وينسبه إلى البصريين، كأن يقول: وقال البصريون [٧].

وقد حرص ابن الأنباري كل الحرص على ذكر مختلف الآراء والمذاهب النحوية، ولم يكن مجرد جامع للآراء، ولكنه بشخصيته العلمية الحافظة الثاقبة، كان له رأيه الخاص به، كما يتضح ذلك من البحث.

---

[١] ينظر : المذكر والمؤنث ١٧٠/١ .

[٢] السابق ١/ ١٦٠ .

[٣] السابق ٢/ ٢٤١ .

[٤] السابق ١٥٣/١ ، ١٦٨ ، ٢٠٩/٢ ...

[٥] المرجع السابق ١٦٢/١ ، ١٦٧ .

[٦] المرجع السابق ١/ ١٧١ ، ٢ / ٢٤٢ .

[٧] المرجع السابق ١/ ١٦١

القســـــم الثـــــانـي

مـــا لا يُجْـــرَى في كتـاب المـــذكر والمـــؤنث

علة منع الاسم من الصرف

ينبغي أن يعلم أن الأصل في الأسماء المعربة الصرف؛ لأن العلـــة فـــي الإتيـــان بالصرف موجودة في جميعها، إلا ضرباً منها شابه الفعل من وجهين، فمنع ذلـــك الضرب من الجر والتنوين اللذين لا يدخلان الفعل .

واختلف لم منع منها، فقيل: لشبه الفعل، وقيل: لئلاً يتوهم أنه مضاف إلـــى يـــاء المتكلم وأنها حذفت واجتزى بالكسرة.

وقد ذكر ابن الأنباري علة منع الاسم من الصرف، فقال:[١] " ومـــا لا يُجْـــرَى لا يدخله تنوين ولا خفض؛ لأن إعرابه مشبهٌ بإعراب المستقبل فمنعوه التنوين كمـــا منعوا المستقبل، من ذلك قولهم: قامت زَيْنبُ ونَوَارُ، وأكرمـــت زينـــبَ ونـــوارَ، ومررت بزينبَ ونوارَ، تنصب زينبَ ونوارَ وهما في موضع خفـــض؛ لأن مـــا لا يجري لا يدخله الخفض.

قال البصريون [٢]: منع الخفض كما منع المستقبل الخفض .

قال المبرد: " اعلم أن كل ما لا ينصرف مُضارعٌ به الفعْلُ، وإنما تأويل قولنـــا: لا ينصرف، أي لا يدخله خفض ولا تنوين [٣]؛لأن الأفعال لا تُخفض ولا تُنَّونُ، فلمـــا أشبهها جرى مَجراها في ذلك، وشبهه بها يكون في اللفظ، ويكون في المعنـــى، بأيِّ ذين أشبهها وجب أن يترك صرفه " [٤].

---

[١] المذكر المؤنث لابن الأنباري ١٥٣/١.

[٢] ينظـر: الكتـاب ٢١/١ ، والمقتضـب ٣٠٩/٣ ومـا ينصـرف ومـا لا يتصـرف للزجـاج ص ٤، والأصول ٧٩/٢.

[٣] وعرفه ابن الحاجب بأنـه: مـا فيـه علتـان من تسع أو واحدة منهـا تقوم مقامهـا ، انظر: شرح الرضى على الكافية ١٠١/١.

[٤] المقتضب ٣٠٩/٣

وإنما كان كذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين فيه، وذلك أن كل واحد فرع على غيره، فإذا اجتمع في الاسم سببان فقد اجتمع فيه فرعان، فصار فرعاً من جهتين: *إحداهما:* أنه لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى اسم يكون معه؛ لأنه يحتاج إلى فاعل، والفاعل لا يكون إلا اسماً، والاسم لا يفتقر إلى فعل فكان فرعاً عليه.

والآخر: أنه مشتق من المصدر الذي هو ضرب من الأسماء، فلما أشبهه في الفرعية امتنع منه الجر والتنوين[١].

فقد قضى النحويون أن الفعل فرع من جهتي اللفظ والمعنى، كما تقدم وزاد العكبرى وجهين آخرين.

أولهما: أن الفعل يخبر به لا عنه، والاسم يخبر به وعنه، والأدنى في فرع الأعلى.

وثانيهما: أن الأفعال تحدث من مسميات الأسماء، والحادث متأخر عن المحدث، وإذا ثبت هذا في الفعل، فالاسم يصير فرعاً بحدوث أمر ثان لغيره ومسبوق به[٢].

والجمهور على أن الممنوع من الصرف ما لا يدخله الجر والتنوين[٣]، وقد أشرت إلى أنه منع الخفض كما منع المستقبل الخفض، وقد نقل ابن الأنباري علة أخرى لمنع الخفض عن الفراء، فقال، " وقال الفراء [٤]، كان الحكم عليه أن يخفض، لأنه لا يمنع بشبهه الفعل كل ما يجب له من حق الأسماء، فكر هوا أن يخفضوه، فيقولوا: مررت بزينب ونوار فيشبه المضاف إلى المتكلم، كقولك: مررت بغلام يا رجل، ونظرت إلى دار يا فتي، وهذا الذي ذهب إليه الفراء هو مذهب أبي جعفر الرؤاسى " [٥].

---

[١] ينظر: أسرار العربية ص ٢٧٣ ينظر المفصل ٥٩/١، وشرح ابن الناظم ص ٤٥٠، وشرح الرضى ١٠٢/١ وشرح الأشموني ٢٢٩/٣.

[٢] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٥٠١/١.

[٣] ينظر: التعريفات للجرجاني ، ص٢٩٩.

[٤] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٥٣/١.

[٥] هو: محمد بن أبي سارة الرؤاسى، استاذ الكسائي والفراء، له الفيصل، وكتاب التصغير وكتاب معاني القرآن وغيرها . ترجمته في: إنباه الرواة ٩٩/٤.

قال السيوطي: [١] واختلف لم منع منها، فقيل: لشبهه الفعل، وقيل: لئلاً يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنها حذفت واجتزئ بالكسرة، وقيل: لئلاً يتوهم أنه مبني.... ".

وأيا ما كان الممنوع من الصرف فإنه لا يدخله التنوين والجر لوجود علتين فرعيتين فيه، أو وجود علة واحدة فيه تقوم مقامهما، وهاتان العلتان الفرعيتان تجعل الاسم مشبها للفعل في فرعيته .

منع صرف الاسم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط

قال ابن الأنباري: فأما هِندٌ ودَعْدٌ وجُمْلٌ ونُعْمٌ، فإن للعرب فيه مذهبين منهم من لا يجر بها، ومنهم من يجريها، فمن لم يجرها قال: قامت هندُ ودعدُ وجملُ ونعمُ، وأكرمت هندَ ودعدَ وجملَ ونعمَ، ومررت بهندَ ودعدَ وجملَ ونعمَ، ومن أجراها قال: قامت هندٌ ودعدٌ وجملٌ ونعمٌ وأكرمت هنداً ودعداً وجملاً ونعماً، ومررت بهندٍ ودعدٍ وجملٍ ونعمٍ ..." [٢].

ثم ذكر جملة من الشواهد الشعرية، وهذه مسألة تحتاج إلى توضيح، فأقول: إذا كان الاسم ثلاثياً مؤنثاً ساكن الوسط معرفة، نحو: هند، ودعد، فالأجود ترك صرفه لاجتماع السببين فيه، وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسطه، فكأن الخفة قاومت أحد السببين، فبقي سبب واحد فانصرف عند هؤلاء، وفيه رد إلى الأصل.

وجواز الصرف ومنعه وكون المنع أكثر وأجود هو قول الجمهور[٣]، قال سيبويه:[٤]، اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً

---

[١] همع الهوامع ٢٤/١.

[٢] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٥٤/١.

[٣] ينظر : الكتاب ٢٤٠/٣ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٤ ، وشرح السيرافي ١١/٤-١٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٥٠٨/١، وشرح المفصل ٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣ ، وارتشاف الضرب ٨٧٨/٢ ، والمساعد ٢٢/٣ وشرح الأشموني ٢٥٣/٣.

[٤] الكتاب ٢٤٠/٣.

وكانت شيئاً مؤنثاً، أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود.

وتلك الأسماء نحو: قِدْر، وعَنْز، ودَعْد، وجُمْل، ونُعْم، وهِنْد ".

وقال المبرد:[١]ما ذكر مما هو على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن لا علامة فيه، نحو " قِدْر " و" شَمْس " و" جُمْل " و" دَعْد " يجوز صرفه في المعرفة والنكرة، وترك الصرف في المعرفة أجود ".

وحجة من جوز الوجهين القياس والسماع، فأما القياس فهو أنه أخف الأسماء إذ كان أقل الأصول عدداً وحركة، فعادلت خفته أحد السببين[٢].

وأما السماع فهناك شواهد كثيرة ورد صرفها ومنع صرفها،وليس ذلك من قبيل الضرورة، منها قول جرير[٣].

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مئْزَرِها دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ[٤]

ومثله:[٥]

أَلا حَبَّذَا هِنْدٌ و أَرْضٌ بها هندُ وَهْنْدٌ أَتى منْ دونها النّاىُ والْبُعْدُ[٦]

فصرف هنداً في موضعين من البيت، وليس ذلك من قبيل الضرورة؛ لأنه لو لم يصرف لم ينكسر وزن البيت .

---

[١] المذكر والمؤنث للمبرد، ص١١٤.

[٢] ينظر : اللباب ٥٠٨/١ وشرح المفصل ٧٠/١.

[٣] البيت من المنسرح ، وهو لجرير في ملحق ديوانه ص١٠٢١ ، ولسان العرب " دعد " و لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ١٧٨، وبلا نسبة في الكتاب ٢٤١/٣ وما ينصرف و ما لا ينصرف ص ٥٠ ،والمنصف ٢٧/٢ والخصائص ٦١/٣.

[٤] اللغة: التلفع: التقنع، والعلب: جمع علبة إناء من جلد يشرب به الأعراب والشاهد: صرف "دعد "ومنع صرفها، وكلا الأمرين جائز

[٥] البيت من الطويل ، وهو للحطيئة في ديوانه ص ٣٩، والدرر ٢٢١/٥ وبلا نسبة في: شرح المفصل ٧٠/١ وهمع الهوامع ٨٨/٢.

[٦] الشاهد : تقدم في الشرح .

وقد تقدم أن كون المنع أحق أو أجود هو مذهب الجمهور، وقال أبوعلي[١]: الصرف أفصح ، فغلطة أبو حيان [٢]،وابن هشام[٣].

وذهب الزجاج [٤] قيل: والأخفش [٥]، إلى أن الاسم الثلاثي المؤنث ساكن الوسط متحتم المنع، قال الزجاج[٦]: لأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف .

فالحجة لمن أوجب المنع وجود السببين، ولا عبرة بالخفة، لأن موانع الصرف أشباه معنوية، فلا معارضة بينها وبين اللفظ.[٧].

قال السيرافي[٨]: وكان الزجاج يخالف من مضى، ولا يجيز الصرف فيها، ويقول: قد أجمعوا على أنه يجوز فيها ترك الصرف، وسيبويه يري أن تركه أجود، فقد جوزوا منع الصرف واستجادوه، ثم ادعوا الصرف لحجة لا تثبت، لأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف.

والقول عندي ما قاله من مضى ولا أعلم خلافاً بين من مضى من الكوفيين والبصريين، وما أجمعوا على ذلك عندي إلا لشهرة ذلك في كلام العرب والعلة فيما ذكرت " وخلاصة القول: أن للعرب مذهبين في الأسماء الثلاثية المؤنثة ساكنة الوسط جواز المنع والصرف، والمنع أجود، وهو ما عليه جمهور النحاة، وهو ما جوزه أيضاً ابن الأنباري وقد تقدم شواهد ذلك وأدلته .

---

[١] ينظر : ارتشاف الضرب ٨٧٨/٢ ، وشرح الأشموني ٢٥٤/٣ وهمع الهوامع ٣٤/١ .
[٢] انظر : ارتشاف الضرب ٨٧٨/٢.
[٣] وهو ابن هشام الخضراوي ينظر : همع الهوامع ٣٤/١ وشرح الأشموني ٢٥٤/٣.
[٤] انظر مذهبه في : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٩ ، وشرح السيرافي ١٢/٤، وشرح المفصل ٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٢،وارتشاف الضرب ٨٧٨/٢.
[٥] ينظر مذهبه في: اللباب في علل البناء والإعراب ٥٠٨/١
[٦] ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٩.
[٧] المذكر والمؤنث ١٥٩/١، اللباب في علل البناء والإعراب ٥٠٨/١ وشرح المفصل ٢٠/١.
[٨] شرح السيرافي ١٢/٤.

قال ابن مالك [١] " وإنما كان المنع أجود، لأن فيه عملاً بمقتضى الموجب دون اعتذار، وأما الصرف فيعتذر له بأن خفة اللفظ بقلة الحروف وسكون الأوسط قاومت الثقل الناشئ عن أصل السببين، فصدر كأنه ذو سبب واحد ".

---

[١] شرح عمدة الحافظ ٢/٨٥٥.

علة منع الأسماء المؤنثة من الصرف

يمنع الاسم من الصرف للعلمية والتأنيث، وذكر ابن الأنباري علة منعها من الصرف، وقال: " فإن قال قائل: لِمَ صارت الأسماء المؤنثة لا تجري ؟ قيل له: منعها العرب الإجراء في المعرفة لعلتين توجبان لها الثقل، إحداهما: التعريف، والتعريف يُثَقِّلُ الاسم، والعلة الأخرى التأنيث، والتأنيث يُثَقِّلُ الاسم، فإن زالت إحدى العلتين جرى الاسم، كقولك: قامت نوارُ ونوارٌ أخرى، وقعدت زينبُ وزينبٌ أخرى، لم تجر زينب الأولى، لأنها معرفة، وأجريت الثانية لأنها نكرة " ثم يتساءل قائلاً: فإن قال: لم صار التأنيث يثقل الاسم ؟ ولم صارت الأسماء المؤنثة أثقل من المذكرة ؟

قيل له العلة في هذا أن العرب تكثر استعمال أسماء الرجال وتُرَدِّدُهَا في الكتب والأنساب، فيقولون: فلانُ بنُ فلانِ بنِ فلانِ، ولا يقولون:فلانُ بنُ فلانةَ بنتِ فلانِ، لصيانتهم أسماء النساء وقلة استعمالهم لها، فلما كان ذلك كذلك، كان الذي يكثرون استعماله أخف على ألسنتهم من الذي يقلون استعماله، هذا مذهب الفراء "[١].

جعل العلة في ثقل المؤنث عن المذكر كثرة استعمال المذكر عن المؤنث وجعل سيبويه وغيره [٢] العلة في منع الأسماء المؤنثة من الصرف وجود السببين أو العلتين الفرعيتين:

التعريف والتعريف مسبوق بالتنكير وفرع عليه، إذ التنكير الأصل، يدل على ذلك أشياء.

---

[١] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٥٨/١-١٥٩.

[٢] ينظر : الكتاب ٢٤١/٣ ، واللباب ٥٠١/١-٥٠٢ وشرح المفصل ٥٩/١، وعلل النحو لابن الوراق ص ٦١٤.

أحدها: أن النكرة أعم والعام قبل الخاص، لأن الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة والزيادة فرع.

والثاني: أن جميع الحوادث يقع عليها اسم شيء، فإذا أردت اسم بعضها خصصته بالوصف أو ما قام مقامه، والموصوف سابق على الوصف.

والثالث: أن التعريف يفتقر إلى علامة لفظية أو وضعية، والنكرة لا تحتاج إلى علامة.

أما التأنيث فهو فرع التذكير لوجهين:

أحدهما: أن الأسماء قبل الإطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر، نحو: شيء وحيوان وإنسان فإذا علم تأنيثها ركب عليها العلامة.

والثاني: أن التذكير لا علامة له، والتأنيث له علامة، وذلك يدل على أنه فرع على التذكير.

قال سيبويه:[1] " وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر، لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تَخْتَصُّ بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكنا، كما أن النكرة هي أشد تمكنا من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف، فالتذكير قَبْلُ، وهو أشد تمكنا عندهم، فالأول هو أشد تمكنا عندهم"

وخلاصة القول: أن ابن الأنباري يرى ما يراه الفراء من أن العلة في ثقل المؤنث عن المذكر هي كثرة استعمال المذكر عن المؤنث ....الخ ".

ثم ينقل عن غير الفراء العلة التي يراها سيبويه من أن التأنيث فرع على التذكير للأوجه التي تقدمت ، كما أن التعريف فرع على التذكير.

---

[1] الكتاب ٣/٢٤١.

تسمية المرأة باسم مذكر على ثلاثة أحرف

أشار ابن الأنباري إلى الخلاف بين النحويين في صرف ومنع صرف الاسم المؤنث الثلاثي إذا سميته بمذكر، وذكر علة ذلك، فقال: " و إذا سميت المرأة باسم مذكر على ثلاثة أحرف، فقلت قامت زيد وعمرو، فإن النحويين اختلفوا في هذا، فقال الفراء[١] وأبو العباس[٢] والخليل[٣] وسيبويه[٤] والأخفش[٥]والمازني[٦]: لا تجريه، فتقول: قامت زيدُ وعمرو، وأكرمت زيدَ وعمرو، ومررت بزيد وعمرو، واحتج الفراء وأبو العباس بأن المرأة سميت باسم قد كان معروفاً من أسماء الرجال مذكراً فلما وضع على مؤنث ثقل، إذ كان ليس من شكله، ولا مما تكثر به تسمية المؤنث كما كثرت في التذكير.

واحتج الخليل وسيبويه والأخفش والمازني بأنه أخرج من بابه إلى باب يثقل صرفه فيه فكان بمنزلة المعدول ".

فاتفقوا على منع الصرف لكن العلة عند الفراء أن فيه أمرين يوجبان له الثقل العلمية، والتعليق على ما يشاكله.

لكن العلة عند سيبويه ومن معه أنه أخرج من بابه وهو التذكير إلى باب يثقل صرفه فيه وهو التأنيث، فكان بمنزله المعدول .

قال سيبويه:[٧] " فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد، ولم يجز الصرف.

هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر ".

---

[١] مذهبه في : ارتشاف الضرب ٨٨١/٢ ، والمساعد ٢٤/٣ ، وشرح الأشموني ٢٥٤/٣.
[٢] ينظر : المساعد ٢٤/٣.
[٣] مذهبه في : المقتضب ٣٥١/٣ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ص ١١٤ ، وشرح السيرافي ١٢/٤.
[٤] ينظر : الكتاب ٢٤٢/٣.
[٥] مذهبه في : معاني القرآن ٢٠/١ ، والمقتضب ٣٥١/٣ ، والارتشاف ٨٨١/٢ و الأشموني ٢٥٤/٣.
[٦] مذهبه في : المقتضب ٣٥١/٣ ، وارتشاف الضرب ٨٨١/٢.
[٧] الكتاب ٢٤٢/٣.

قال أبو سعيد السيرافي[١] " كأن سيبويه جعل نقل المذكر إلى المؤنث لما كان خلاف الموضوع من كلام العرب، والمعتاد من ألفاظهم ثقلاً تعادل به الخفة التي بها صرف هنداً.

قال المبرد: فأما سيبويه والخليل والأخفش والمازني، فيرون أن صرفه لا يجوز، لأنه أخرج من بابه إلى باب يثقل صرفه، فكان بمنزلة المعدول، وذلك نحو امرأة سميتها زيداً أو عمراً .

ويحتجون بأن مصر غير مصروفه في القرآن؛ لأن اسمها مذكر عنيت به البلدة[٢] أما المذهب الآخر وهو ما نقله ابن الأنباري قال:[٣] " وكان عيسى بن عمر "[٤] ويونس بن حبيب [٥] وأبو عمرو الجرمي [٦] يقولون: إذا سمينا مؤنث باسم مذكر على ثلاثة أحرف صرفنا، فتقول: قامت زيدٌ وعمرو، وأكرمت زيداً وعمراً، ومررت بزيد وعمرو، وقالوا: نحن نجيز صرف المؤنث إذا سميناه بمؤنث، يعنون هناً وجملاً، وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل، فالذي إحدى حالتيه حال خفة أحق بالصرف ".

قال سيبويه: [٧] " وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو، لأنه من أخف الأبنية "فالذي نقله ابن الأنباري عن عيسى بن عمر ومن معه هو الجزم بصرفه للعلة السابقة، أما المبرد فذكر عن هؤلاء أن صرفه جائز، فقال: [٨] " وأما عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمي وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء[٩] فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثاً بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزاً .... ثم ذكر علة ذلك .

---

[١] شرح السيرافي ١٢/٤.
[٢] المقتضب ٣٥١/٣.
[٣]) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٦١/١.
[٤] مذهبه في : الكتاب ٢٤٢/٣ ، والمقتضب ٣٥٢/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٩، وشرح الجمل الكبير ٢٢٩/٢ والارتشاف ٨٨١/٢ ، وشفاء العليل ٩٠١/٢ والمساعد ٢١١/٣.
[٥] نقلة المبرد في : المقتضب ٣٥٢/٣ ، وفي الارتشاف ٨٨٢/٢ " يونس في نقل خطاب " أما في الكتاب ٢٤٢/٣ فإن يونس لا يصرف.
[٦] مذهبه في : المقتضب ٣٥٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢ وارتشاف الضرب ٨٨٢/٢ ، وشفاء العليل ٩٠١/٢ ، والمساعد ٢٥/٣.
[٧] الكتاب ٢٤٢/٣.
[٨] المقتضب ٣٥٢/٣.
[٩] تقدم النقل عن سيبويه أن أبا عمرو يمنع الصرف: الكتاب ٢٤٢/٣.

قال السيرافي:[١] " وكان عيسى بن عمر يرى صرف ذلك أولى .... ؛ لأن زيداً وأشباهه إذا سمينا به المؤنث فأثقل أحواله أن يصير مؤنثاً فيثقل بالتأنيث وكونه خفيفاً في الأصل لا يوجب له ثقلاً أكثر من الثقل الذي في أصل المؤنث ".

قال ابن عصفور: [٢] " وهذا الذي قال باطل؛ لأنه يزيد على المؤنث الذي لم ينقل من مذكر بالخروج على الخفيف وهو المذكر إلى الثقيل وهو المؤنث ".

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا سميت المرأة باسم من أسماء الرجال على أربعة أحرف منع الإجراء بلا خلاف.

وخلاصة القول: أن ابن الأنباري يتبع الفراء في منع الإجراء إذا سميت المرأة باسم من أسماء الرجال مطلقاً ، يتضح ذلك من قوله: " وإذا سميت المرأة باسم من أسماء الرجال لم تجره، كقوله: قامت جعفرُ، وحسنُ، وقاسمُ، وأكرمت جعفرَ وحسنَ وقاسمَ، ومررت بجعفرَ وحسنَ وقاسمَ، وإنما لم تُجْرِهِ؛ لأنه ثَقُلَ إذ عُلِّقَ على ما لا يشاكله، فاجتمع فيه هذا والتعريف " [٣].

---

[١] شرح السيرافي ١٢/٤.
[٢] شرح الجمل الكبير ٢٢٩/٢.
[٣] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٥٩/١ – ١٦٠.

تسمية الرجل بـــ " بِنْتٍ و أُخْتٍ "

مذهب ابن الأنباري أنك إذا سميت الرجل ببنت أو أخت تمنعهما مـــن الصـــرف، وذلك لوجود العلتين اللتين توجبان الثقل وهما التعريف والتأنيث.

قال ابن الأنباري :

" وإذا سميت بـــ " بنت وأخت " لم تجرهما في المعرفة وأجريتهما فـــي النكـــرة، وإنما منعتهما الإجراء للعلتين اللتين توجبان الثقل، وهما التعريف والتأنيث، وذلك أن التاء في أخت وبنت هي هاءٌ جعلت تاء لسكون ما قبلها، فهما بمنزلة حمـــزة وطلحة " [١].

ثم نقل عن سيبويه: إذا سميت رجلاً ببنت وأخت صرفتهما؛ لأنهما ملحقان مثـــل: عفريت.

ومبني هذا الخلاف في المنع والصرف على أن التاء في أخت وبنت هل هي تـــاء تأنيث ؟ أم أنها تاء إلحاق ببناء الثلاثة ؟ [٢].

قال سيبويه: [٣] " وإن سميت رجلاً ببنت أو أخت صرفته؛ لأنك بنيت الاسم علـــى هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة، كما ألحقوا: سَنْبَتَةً [٤]بالأربعة، ولو كانت كالهاء، لما أسكنوا الحرف الذي قبلها، فإنما هذه التاء فيها كتاء عِفْرِيتٍ، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كالهاء لما ذكرت لك، وإنما هذه زيادة فـــي الاسم بُنِىَ عليها وانصرف في المعرفة ".

---

[١] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٦٢/١.

[٢] ينظر : الأصول ٩٨/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٤٩/١ ، والمخصص ٧١/١٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٩٢٣/٢ .

[٣] الكتاب ٢٢١/٣.

[٤] الصحيح إن التاء في " سَنْبَتَه " زائدة للإلحاق، تقول: مضى سَنْبٌ من الدهر وسنبة أي: برهة، وسنبته أيضاً بتاء التأنيث بعد تاء الإلحاق .
ينظر التكملة ٢٤١/٢ و سر صناعة الإعراب ١٥٨/١ والممتع ٢٧١/١ وارتشاف الضرب ٢١٧/١.

قال السيرافي تعليقاً على ذلك: التاء في " بنت وأخت " منزلتها عند سيبويه منزلة التاء في سنبتة وعفريت؛ لأن التاء في سنبتة زائدة للإلحاق بسهلبة وحرقفة وما أشبه ذلك، والسنبتة: القطعة من الدهر كالمدة.

ثم قال: وكذلك " بنت وأخت " ملحقان بجِذْع وقُفْل، والتاء فيها زائدة للإلحاق، فإذا سمينا بواحدة منهما رجلاً صرفناه؛ لأنه بمنزلة مؤنث على ثلاثة أحرف ليس فيها علامة التأنيث، كرجل سميناه بفهر وعين، والتاء الزائدة للتأنيث هي التي يلزم ما قبلها الفتحة، ويوقف عليها بالهاء، كقولنا: دجاجة وما أشبه ذلك " [١].

وقد أشار ابن جني إلى أن التاء في " أخت وبنت " زائدة للإلحاق، وتحدث عن ما حدث فيها، ثم قال:[٢] " وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث، كما يظن من لا خبرة له بهذا الشأن، لسكون ما قبلها، هكذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح، وقد نص عليه في باب ما لا ينصرف، فقال: لو سميت بهما رجلاً لصرفتهما معرفة، ولو كانت للتأنيث لما انصرف الاسم على أن سيبويه قد تسمح في بعض ألفاظه في الكتاب، فقال هما علامتا تأنيث [٣] وإنما ذلك تجوز منه في اللفظ لأنه أرسله غُفْلاً، وقد قيده وعلله في باب ما لا ينصرف، والأخذ بقوله المعلل أولى من الأخذ بقوله الغُفْل المُرْسَل ... الخ ".

قال ابن الأنباري[٤] وقال الفراء: بنت وأخت مخالفتان لعفريت؛ لأن العفريت تقول في تصغيره عفيريت، فتجد التاء ثابتة في تصغيره، وتقول في تصغير الأخت والبنت بُنَيَّة وأُخيّة فتجد التاء تصير هاء في التصغير، فهذا يذلك على فرق ما بينهما، فتقول من قول الفراء: قام أختُ وبنتُ، وأكرمت أختَ وبنتَ ومررت ببنتَ وأختَ.

---

[١] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٨٧/٣.
[٢] سر صناعة الإعراب ١٤٩/١.
[٣] ينظر : الكتاب ٣١٢/٢.
[٤] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٦٢/١ – ١٦٣.

وتقول من قول سيبويه: قام أختٌ وبنتٌ وأكرمت أُخْتاً وبنْتاً، ومررت بأُخْتٍ وبنْتٍ، لأن أخت عنده بمنزلة قُفْلٍ وخُرْجٍ، وبِنْت عنده بمنزلة عِدْلٍ وضِرْسٍ ...".

والصحيح أن التاء في " أخت وبنت " ليست تاء تأنيث؛ لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها، وسكن ما قبلها فأشبهت تاء جبت وسحت، أما تاء التأنيث فهي تاء زائدة آخر الاسم مفتوح ما قبلها، تنقلب هاء في الوقف، أما التاء في أخت وبنت فهي بدل من اللام، لكنه اختص هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث، وعلى هذا لو سميت ببنت وأخت مذكراً لصرفتها [1].

---

[1] ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٩٣/٣ وشرح الرضى ١٣١/١ وشرح الأشموني ٢٥٥/٣.

تسمية امرأة أو رجل بنعت خاصٍّ بالمؤنث

إذا سميت مؤنثاً بحائض، وطاهر، وطالق، لم تصرفه؛ للتعريف والتأنيث؛ فإن نكرته صرفته؛ لأنه لم يبق فيه سوى التأنيث.

نص العكبري[١]على الاتفاق في هذا، وجعله ابن الأنباري مذهب الفراء وثعلب، قال:[٢] " وإذا سميت امرأة بنعت لاحَظَّ للرجال فيه لم تُجْرِهِ، فتقول: قامت طالِقُ وطاهِرُ وحائِضُ، ومررت بطالِقَ وطاهِرَ وحائِضَ، فلا تجريه؛ لأن معنى التأنيث قائم فيه، فاجتمع فيه هذا والتعريف، هذا مذهب الفراء وأبي العباس ".

أما إن كان وصفاً خاصاً بالمؤنث، نحو: حائض وطالق وطامث وسميت به مذكراً فهي مسألة خلاف.

فذهب الكوفيون[٣] إلى أنه ممنوع من الصرف، بناء على مذهبهم في أن نحو: حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث، والتاء إنما تدخل للفرق .[٤]

ونقله ابن الأنباري عن الفراء، قال:[٥] " وقال الفراء: إذ سميت بهذه النعوت رجلاً لم تجره؛ لأنه علق على ما لا يشاكله ".

فجعل الفراء علة المنع هو العلمية والتعليق على ما لا يشاكله ".

أما البصريون فيصرفون[٦]، رجوعاً إلى تقدير أصالة التذكير؛ لأن تلك أسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأمن اللبس؛ وحملاً على المعنى، فقولهم: مررت بامرأة حائض، بمعنى شخص حائض ويدل لذلك أن العرب إذا صغرتها لم تدخل فيها التاء.

---

[١] اللباب في علل البناء والإعراب ٥١٢/١.

[٢] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٦٧/١.

[٣] ينظر مذهبهم في : ارتشاف الضرب ٨٨٠/٢ ، والمساعد ٢١/٣ ، وهمع الهوامع ٣٤/١ ، والمخصص ٥٨/١.

[٤] ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ص ١٠٤-١٠٥.

[٥] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٦٧/١.

[٦] انظر : الكتاب ٢٣٦/٣ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ص٩٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٨٧/٣ ، ارتشاف الضرب ٨٨٠/٢ ، والمساعد ٢١/٣ ، وهمع الهوامع ٣٤/١، والمخصص ٥٨/١٧.

قال سيبويه:[١] " واعلم أنك إذا سمّيت المذكر بصفة المؤنث صرفته، وذلك أن تسمى رجلاً بحائض أو طامث أو مُتئم، فزعم أنه إنما يصرف هذه الصفات لأنها مذكرة وصف بها المؤنث، كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا لمذكر وذلك نحو قولهم: رَجُلٌ نُكَحَةٌ، ورجل رَبْعَةٌ، ورجل حُجَأَةٌ [٢]، فكأن هذا المؤنث وصف لسلعة أو لعين أو لنفس، وما أشبه هذا.

وكأن المذكر وصف لشيء، كأنك قلت: هذا شيء حائض، ثم وصفت به المؤنث، كما تقول: هذا بكرٌ ضَامِرٌ، ثم تقول ناقةٌ ضَامِرٌ ".

قال السيرافي: بعد أن نقل كلام سيبويه وشرحه: " ومن الدليل على ما قاله سيبويه أنا ندخل على حائض الهاء إذا أردنا به الاستقبال، فتقول: هذه حائضة غدا، فلما احتمل حائض دخول الهاء عليها علمنا أنها مذكر .... " [٣]

ولنفس هذه العلة التي ذكرها سيبويه صرفه أيضا المبرد، قال:[٤] " وكذلك كل ما كان نعتاً لمؤنث، ولفظه مذكر فهو منصرف إذا سميت به مذكراً .... الخ ".

وضعف أبوبكر بن الأنباري مذهب البصريين، ودافع عن مذهب الكوفيين، فقال:[٥] " وقال سيبويه: إذا سَمَّيْتَ رجلاً بحائض وطالق وطامث صرفته، لأنها مذكرة وصف بها المؤنث كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا لمذكر مثل نُكَحَة ".

وكأن هذا المذكر عنده نعت لشيء، كأن معنى قولهم عنده: هذه حائض، هذه شخص حائض، وهذه شيء حائض.

قال ابن الأنباري: وهذا كله عندي خطأ؛ لأننا لو قلنا: هند حائض، ونحن نريد: هند شخص حائض، وشيء حائض للزمنا أن نقول: هند قائم، وجمل جالس، على معنى: هند شخص قائم، وجمل شيء جالس، وفي إجازة هذا خروج عن العربية.

---

[١] الكتاب ٢٣٦/٣.
[٢] خجأة : أي : نكحة .
[٣] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧/٤.
[٤] المذكر والمؤنث للمبرد ص ٩٢.
[٥] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٦٧/١-١٦٨.

قال الفراء: يلزم من قال: حائض وصف لشيء أن يقول: هذه امرأة جالس، ولا يقول: هذه، بل يقول: هذا، وقال الفراء: يلزمه أن يقول، الحائض يحيض على معنى: الشخص يحيض، وقال: لم نجد لهذا القول مذهباً.

وخلاصة القول: لو سمى مذكر بوصف المؤنث المجرد كحائض وطامث فالبصريون تصرف رجوعاً إلى تقدير أصالة التذكير لأن تلك أسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأمن اللبس وحملاً على المعنى، فقولهم: مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض، ويدل لذلك أن العرب إذا صغرتها لم تدخل فيها التاء، والكوفيون يمنعون الصرف بناء على مذهبهم في أن نحو: حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث، والتاء تدخل للفرق.

وتجدر الإشارة إلى أنك إذا سميت امرأة بنعت مذكر لم تجره، كقولك: قامتْ خَائِنُ وظَالِمُ، وأكرمت خائنَ وظالمَ، ومررت بخائنَ وظالمَ، وكذلك تقول: قامت سُنَيْحُ، وقَعَدَتَ مُدِلُّ، وأكرمت سُنَيْحَ ورأيت مُدِلَّ، ومررت بسينحَ ونظرت إلى مُدِلَّ، فلا تُجْرَى النعوت المذكرة إذا علقتها على الإناث؛ لأنها ثقلت إذ علقت على مالا يشاكلها، فاجتمع فيها هذا الثقل مع ثقل التعريف، فلم تجرها لهاتين العلتين، فإن كانت نكرة أجريتها، كقولك: قامَتْ مُدِلُّ ومُدِلٌّ أخرى، لم تجر الأولى لأنها معرفة، وأجريت الثانية لأنها نكرة[١].

وأما نحو: طاهر فإن فيه معنيين [٢] إذا نويت به الطهر من الأدناس والذنوب أجريته اسماً لرجل، ولم تجره اسماً لامرأة، وإن نويت بطاهر الطهر من الحيض لم تجره من قول الكوفيين اسماً لرجل ولا لامرأة؛ لأنه بمنزله حائض وطالق وطامث، وتجره في قول البصريين اسماً لرجل ولا تجريه اسماً لامرأة.

---

[١] ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ١٦٥ – ١٦٦.
[٢] ينظر : المرجع السابق ١٦٨/١.

تسمية امرأة أو رجل بنعت يستوي فيه المذكر والمؤنث

إذا سَمَّيْتَ المرأة بنعت يكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد لم تُجْرِهِ، كقولك: قامت ظلومُ وقتولُ وغضوبُ، وأكرمت ظلومَ وقتولَ وغضوبَ، ومررت بظلومَ وقتولَ وغضوبَ، قال ابن الأنباري: " وإنما لم تُجْرِهِ لأنه لا يخلو من أن يكون نعتاً لمذكر أو مؤنث، فإن كنت سميتها بنعت المؤنث لم تجره، لأن الثقل لزمه من وجهين:

أحدهما: التعريف، *والآخر:* التأنيث.

وإن كُنْتَ سَمَّيْتَهَا بنعت الرجل لم تُجْرِهِ؛ لأن الثقل – أيضا – لزمه من وجهين:

أحدهما: التعريف ، والآخر التعليق على ما لا يشاكله " [١].

أما إذا سميت رجلا بنعت يستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو: ظلوم وقتول، وغضوب فالبصريون[٢] يصرفونه، وذلك رجوعاً إلى تقدير أصالة التذكير، قال أبوحيان:[٣] " ... أو مشتركاً فيه المؤنث انصرف ، نحو : ظلوم وقتول .. ".

قال ابن عقيل:[٤] " وظلوم ونحوه عند البصريين كـ " دلال " و نحوه ".

أي أنه يصرف، فإن الزائد على ثلاثة أحرف من أسماء الإناث المذكرة الأصل كـ " دلال " و " وصال "؛ فإنهما من أسماء الإناث، وأصلهما التذكير.

فإذا سمى بشيء من هذا النوع مذكر بعد أن سمى به مؤنث انصرف، ولم يعتبر تأنيثه؛ لأنه مسبوق بتذكير[٥].

قال أبوحيان:[٦] وفي البسيط يجري مجرى حائض فَعُول، ومِفْعَال، وفَعِيل بمعنى مَفْعُول، ومفْعِيل إذا كان معناه مختصاً؛ لأنه وضع للمذكر على مذهب الخليل

---

[١] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٦٦/١.
[٢] ينظر: المساعد ٢١/٣ ، وهمع الهوامع ٣٤/١ .
[٣] ارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٩ .
[٤] المساعد ٢١/٣ .
[٥] ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٨٦/٣ ، والمساعد ٢٠/٣ و التصريح ٢١٨/٢.
[٦] ارتشاف الضرب ٨٧٩/٢ .

وسيبويه[١]. وقد نقل ابن الأنباري[٢] عن الفراء [٣] قوله: " إذا سميت رجلا بظَلُوم وقَتُول وغضوب، فنويت أنك سميته بنعت المذكر أجريته؛ لأنه ذَكَرٌ على ذَكَرٍ، وإن نويت أنك سميته باسم امرأة اسمها ظلوم، أو غضوب، جاز ألا تجريه.

قال الفراء: والاختيار إجراؤه؛ لأنك لا تقدر أن تفرق بين مذكره وبين مؤنثه إلا بالنية، ومبنى الكلام على الظاهر أكثر لا على النيات.

قال: ألا ترى أنك لو سَمَّيْتَ رجلاً بعُمَرَ، وأنت تريد جمع عُمْرَه، لكان ترك الجرى أغلب عليه لأنه بالعدل عن عامر أشبه منه بجمع عُمْرَة وهو بذلك أعرف".

وخلاصة القول: لو سمى مذكر بوصف يستوي فيه المذكر والمؤنث، فالبصريون يصرفون رجوعا إلى تقدير أصالة التذكير؛ لأن تلك أسماء مذكرة وصف بها المؤنث، وذهب الكوفيون إلى أنك إذا نويت نعت المذكر أجريته، وإن نويت انك سميته باسم امرأة سميت بهذا الاسم جاز ألا تجريه، والاختيار إجراؤه.

وهناك رأى ثالث وهو[٤]: إن كثرت تسمية المؤنث به نحو: حلوب، وسُمِّى به مذكراً مُنِعَ، وإن لم يكثر صرف نحو: قَبُول.

---

[١] ينظر: الكتاب ٢٣٧/٣ .

[٢] المذكر والمؤنث ١٦٦/١ .

[٣] هذا المذهب منقول عن الكوفيين في : الارتشاف ٨٧٩/٢ ، والمساعد ٢٠/٣ وهمع الهوامع ٣٤/١ .

[٤] ينظر: شرح الجمل الكبير ٢٠٧/٢ وارتشاف الضرب ٨٧٩/٢ .

تسمية الرجل باسم مؤنث على ثلاثة أحرف

إذا سميت المذكر بمؤنث على ثلاثة أحرف، نحو: هند، وقدم، صرفته معرفة ونكرة؛ لأنك نقلت فرعاً إلى الأصل أزال معنى الفرع، وهو التأنيث فخف لذلك[١]

ونقل ابن الأنباري الخلاف في هذه المسألة، فقال:[٢] " وقال البصريون:[٣] إذا سميت رجلاً باسم مؤنث على ثلاثة أحرف صرفته كرجل سميته ريحاً، وناراً وفَخِذاً، تقول في قولهم: قام ريحٌ وأكرمت ريحاً، ومررت بريح، واحتجوا بأن ما كان على ثلاثة أحرف ليس في الأسماء اسم أقل حروفاً منه، فاحتمل التنوين بتمكنه وخفته في الكلام ".

قال سيبويه:[٤] كل مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائناً ما كان أعجميا أو عربياً أو مؤنثاً،... وذلك أن المذكر أشد تمكناً، فلذلك كان أَحْمَلَ للتنوين، فاحتمل ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف، لأنه ليس شيء من الأبنية أقل حروفا منه، فاحتمل التنوين لخفته ولتمكنه في الكلام ". ، وقال المبرد:[٥] " ... واعلم أن جميع ذلك مؤنثاً كان أو أعجميا إن سميت به مذكراً فهو ينصرف، نحو: رجل سميته بـ " هِنْد " أو " دَعْد " أو قَدَم " ... كل ذلك ينصرف ".وذهب الفراء [٦] إلى منعه مطلقا تحرك وسطه أو سكن؛ لأن فيه أمرين يوجبان له الثقل، العلمية والتعليق على ما لا يشاكله.

قال ابن الأنباري: [٧] وقال الفراء: كلما كان في التأنيث أشهر فقد ثَقُلَ إذ صار مؤنثا؛ لأن التأنيث أثقل من التذكير، فلمَّا وُقِّتَ [٨] صار فيه ثقلان فلم تُجْرِهِ وقال أبوالعباس: [٩] قول الفراء هو القياس ".

---

[١] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٥١٠/١ .
[٢] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٦٨/١ .
[٣] ينظر: الكتاب ٢٢٠/٣ – ٢٢١ والمذكر والمؤنث للمبرد ص ١١٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٤٨٦/٣ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٦.
[٤] الكتاب ٢٢١/٣ .
[٥] المذكر والمؤنث لمبرد ص ١١٥ .
[٦] ينظر: معاني القرآن ١١٠/٣ ، وارتشاف الضرب ٨٧٩/٢ ، والمساعد ٢٠/٣ ، وهمع الهوامع ٣٤/١ ، وشرح الأشموني ٢٥٤/٣ .
[٧] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٦٩/١.
[٨] وقت ، أي بين وحدد.
[٩] ينظر: مذهبه في : الارتشاف ٨٧٩/٢ ، والمساعد ٢٠١/٣ وشرح الأشموني ٢٥٤/٣ .

فعلى مذهب الفراء وأبي العباس ثعلب إذا سميت رجلاً بمؤنث على ثلاثة أحرف لم تجره، فتقول: قام ريحُ وفَخِذُ، وأكرمت رِيحُ وفَخِذُ، ومررت بريحَ وفخــذَ وإنمــا منعته الإجراء لأن فيه أمرين يوجبان الثقل: التعريف، والتعليق على ما لا يشاكله في الثقل.

وفصل ابن خروف: [١] فمنع المتحرك الوسط دون الساكن، تنزيلا للحركة منزلــة الحرف الرابع.

---

[١] ينظر: مذهب ابن خروف: شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٩٢٤/٢ ونظر أيضا : ارتشاف الضرب ٨٧٩/٢، والمساعد ٢٠/٣ ، وهمع الهوامع ٣٤/١ ، وشرح الأشموني ٢٥٤/٣ .

تسمية الرجل بـــ " شَمَال وجَنُوب ودَبُور وحَرُور "

لو سمي مذكر بما هو اسم في لغة ووصف في لغة كـــ " شَمَال وجَنُوب ودَبُـــور وحَرُور وسَمُوم " فإنها عند بعض العرب صفات جرت على الريح وهي مؤنثـــة، وعند بعضهم أسماء للريح كالصعود والهبوط، ففيه الوجهـــان الصـــرف كبـــاب " حائض "، والمنع كباب " زيذب " [١].

وأشار ابن الأنباري إلى الخلاف في هذه المسألة، وقال: " إذا سميت رجلا بشمال وجنوب ودبور وحرور، أجريتهن من قول سيبويه[٢]، ولـــم تجـــرهن مـــن قـــول الفراء[٣] ".

قال سيبويه: [٤] " وكذلك جَنُوبٌ وشَمَالٌ، وحَرُورٌ وسَـــمُومٌ، وقَبُـــولٌ ودَبُـــورٌ، إذا سميت رجلا بشيء منها صرفته؛ لأنها صفات في أكثر كلام العـــرب، ســـمعناهم يقولون: هذه ريحٌ حرورٌ، وهذه ريحٌ شمالٌ، وهذه الريحُ الجنـــوبُ وهـــذه ريـــحٌ سمومٌ، وهذه ريحٌ جنوبٌ، سمعنا ذلك من فصحاء العرب[٥] لا يعرفون غيره.

قال الأعشى[٦]:

لَهَا زَجَلٌ كحَفيف الْحَصَا ... دِ صَادَفَ باللَّيل ريحاً دَبُورَا

ويجعل اسما وذلك قليل، قال الشاعر:[٧]

---

[١] ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥، والمخصص ٥٩/١٧-٦٠، وشرح الكافية الشافية ١٤٨٧/٣، وارتشاف الضرب ٨٨٠/٢ ، والمساعد ٢١/٣، وهمع الهوامع ٣٤/١ .

[٢] ينظر: الكتاب ٢٣٧/٣ .

[٣] ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ص ٢٠ .

[٤] الكتاب ٢٣٧/٣ – ٢٣٨ .

[٥] أي : من جماعة منهم فصحاء لا يعرفون غيره . شرح السيرافي ٩/٤ .

[٦] البيت من المتقارب ،وهو كما ذكر للأعشى في ديوانه ص ١٤٩، وما ينصرف وما لا يتصرف ص ٧٥ والمخصص ٦٠/١٧

الشاهد : في قوله : " دبوراً " جعله وصفاً للريح ، وعلى هذا إذا سمي به مذكر انصرف.

[٧] البيتان من الكامل، وهما بلا نسبة في: شرح أبيات سيبويه ٣٢٧/٢ ، والمخصص ٦٠/١٧ ، ولسان العرب " جنب " الشاهد فيه : إضافة " الريح " إلى " الجنوب " ، ودلت هذه الإضافة على أن الجنوب اسم لا صفة.

حَـــالَتْ وَحِيَل بِهَا وَغَيَّرَ آَيَهـــا صَرْفُ البِلَى تَجْرِى بِهِ الرِّيحَانِ
رِيحُ الجَنُوبِ مع الشَّمَالِ وتارةً رِهَمُ الرَّبِيـــع وصَـــائِبُ التَّهْتَانِ

فمن جعلها أسماء لم يصرف شيئاً منها اسم رجل، وصارت بمنزلـــة: الصـــعود[١] والهبوط والعروض ".

يعني أن الصعود والهبوط ونحوهما أسماء لا صفات فلا غنى عن تأنيثهما لتأنيث مسماها وهو الأرض.

يعني إن كان صفة على لغة واسماً على لغة كـــ " جنوب " وســـمي بـــه مـــذكر انصرف على تقدير أنها أوصاف ولم يعتبر تأنيثه، فإن سمي به على لغـــة مـــن جعله اسماً اعتبر تأنيثه فمنعه الصرف.

الرأي الثاني للفراء، قال ابن الأنباري:[٢] " وأما الفراء فكان يذهب إلى أن الجنوب والشمال والدبور مؤنثات علقت على مذكرين فمنعت الإجراء للتعريف والتأنيث ".

---

[١] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٦٩/١.
[٢] المذكر والمؤنث للفراء ٢٠/١ .

تسمية الرجل بـــ " ذراع "

ذكر سيبويه أنه سأل الخليل عن " ذِرَاع "، فقال: كثر تسميتهم به المذكر، وتمكن في المذكر، وصار من أسمائه خاصة عندهم، ومع هذا أنهم يصفون به المـــذكر، فيقولون: هذا ثوبٌ ذِرَاعٌ، فقد تمكن هذا الاسم في المذكر[١].

قال السيرافي: هذا قول الخليل: وكان القياس ألا يصرف؛ لأن ذراعاً اسم مؤنـــث على أربعة، قياسه ألا يصرف في المعرفة " [٢].

قال ابن الأنباري: [٣] " وقال الفراء: قال الكسائي: إنه وجده مُجْرىً في كل اللغات إذا سمي به رجلاً، وقال: شُبِّه بالمصدر لكثرة ما تقول العـــرب: ذرعـــت الثـــوب ذراعين وذَرْعاً.

وعاب الفراء قول الخليل: إنه يوصف به المذكر، وقال: قد يوصـــف بـــه الـــذكر والأنثى "

وذكر أيضا أن الذراع يذكر يؤنث، وقال: " الذراع أنثى، وقد ذكر الـــذراع بعـــض عُكَل " [٤].

وقد ذكر الشيخ خالد في التصريح: أنه إذا سمى مذكر بمؤنث وجب منع صـــرفه بأربعة شروط.

الشرط الثالث: ألا يكون مسبوقاً بتذكير غالب كذراع فإنـــه مؤنـــث، بـــدليل ذراع رايتها، فإذا سمي به مذكراً انصرف لغلبة استعماله قبل العلميـــة فـــي المـــذكر، كقولهم: أنت ذراعي وعضدي بمعنى: أنت ناصري ومنجدي "[٥].

---

[١] الكتاب ٢٣٦/٣ .
[٢] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨/٤ ـ، وينظر: المخصص ٥٩/١٧ .
[٣] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٧٠/١ .
[٤] المذكر والمؤنث للفراء ص ١٥ .
[٥] التصريح ٢١٨/٢ .

وقد كان أبو العباس المبرد يقول [١]: إن الأجود فيه ألا يصرف، قال في المقتضب: [٢] " وعلى ذلك صرف هؤلاء النحويون ذراعا اسم رجل؛ لكثرة تسمية الرجال به، وأنه وصف للمذكر في قولك: هذا حائط ذراعٌ، والأجود ألا يصرف اسم رجل؛ لأن الذراع في الأصل مؤنثة ".

وقال المبرد في المذكر والمؤنث: [٣]" فأما " الذِّراع " و" الكُراع " فأمرهما بين في أشعارهم وسائر كلامهم، يقولون: هذا الثوب سبع في ثمانية، يريد: سبع أذرع في ثمانية أشبار .... وذكر سيبويه واتبعه قوم كثير أنه لو سمي رجلاً ذراعاً لصرفه في المعرفة وحجته أنه قال: كثرت تسمية الرجال، فكأنه اسم صيغ للمذكر.

ثم قال: " والصواب عندي والحق أن تجرى الفروع على أصولها. وأن لا تصرف " ذراعاً " و لا " كُرَاعاً " في المعرفة ".

وجوز فيه ابن الأنباري منع الصرف، وقال [٤]: " ويجوز لمن سمى رجلاً بذراع أن لا يجريه، ويذهب إلى أنه مؤنث ".

وجوز الوجهين ابن مالك واستحسن ترك الصرف[٥].

وخلاصة القول: أن " ذراعاً " مؤنث عند معظم العرب، وتُذَكِّرُه عُقَيْل، ولو سميت به مذكراً صرفته سماعاً من العرب، والقياس فيه ترك الصرف.

---

[١] ينظر: المقتضب ٣٦٦/٣ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ص ٩٥ ، وشرح السيرافي ٨/٤ .
[٢] المقتضب ٣٦٦/٣ .
[٣] المذكر والمؤنث للمبرد ص ٩٥-٩٦ .
[٤] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٧١/١.
[٥] ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣.

" كُراع " بين المنع والصرف

كراع مؤنث [١]، وحكى الأصمعي [٢] تذكيره، فإن سميت به مذكراً فمن العرب من يصرفه، ومنع صرفه أكثر.

وأشار ابن الأنباري إلى هذه المسألة وتعليل النحاة في جواز المنع والصرف، فقال: " قال الفراء: وكُرَاع اسم رجل يُجرى ولا يُجرى، فمن أجراه ذهب إلى انه مذكر، ومن لم يجره قال: قد فارق الكراع الذراع من قِبَلِ أنه لا يشبه المصدر، ألا ترى أنهم لا يقولون: كرعت كَرْعاً ، كما يقولون: ذرعت الثوب ذراعاً، فلما لم يحسن منه فعلت زال عنه شبه المصدر، فذُهِبَ إلى أنه مؤنث ، فلم يجر إذ كان قد يؤنث، فمن أجراه قال: قال سويدُ بنُ كُرَاعٍ ، ومن لم يجره قال: ابنُ كُرَاعَ "[٣].

قال سيبويه: [٤] وأما كراع فإن الوجه ترك الصرف، ومن العرب من يصرفه يشبه بذراع؛ لأنه من أسماء المذكر، وذلك أخبث اللغتين".

قال السيرافي: ومن يصرف فإنما يصرفه لأنه كثر به تسمية الرجال فأشبه المذكر في الأصل، لأن الأصل أن يسمي المذكر بالمذكر[٥].

قال المبرد [٦]: وبعضهم يصرف " كُراعاً " وترك الصرف فيه أجود؛ لأنه لم يكثر التسمية به، وقد سَمَّوْا به، فمن صرفه فالحجة فيه من باب الحجة في " ذِرَاع ".

وخلاصة القول: " أن " كراع " إذا سميت به مذكراً فالقياس يحتم منعه؛ لأنه من الأسماء الغالبة في المؤنث، ولكن من العرب من يصرفه تشبيهاً له بـ " ذراع ".

لذا قال ابن مالك: إن ذراعاً وكراعاً استعملا بالتذكير والتأنيث، فإذا سمي بهما مذكر ففيهما الصرف وتركه، ونرك الصرف أجود في هذين لأن تأنيثهما أكثر[٧].

---

[١] الكراع: من الإنسان : ما دون الركبة إلى الكعب/ ومن الدواب : ما دون الكعب ، أنثى ، يقال : هذه كُراعٌ ، وهو الوظيف ، قال ابن بري: وهو من ذوات الحوافر ما دون الرسغ ، لسان العرب " كرع .

[٢] ينظر: لسان العرب " كرع " وارتشاف الضرب ٨٨١/٢، والمساعد ٢٢/٣.

[٣] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٧٠/١ -١٧١.

[٤] الكتاب ٢٣٦/٣.

[٥] شرح السيرافي ٨/٤.

[٦] المذكر والمؤنث للمبرد ص ٩٦ .

[٧] ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٩١/٣ والمساعد ٢٢/٣.

منع صرف ما آخره ألف تأنيث مقصورة

ألف التأنيث المقصورة تمنع صرف الاسم مطلقاً، سواء كان الاسم مفرداً، أو جمعاً، مصدراً أو صفة، أو علماً [١]، قال ابن الأنباري [٢]: " اعلم أن العرب تزيد الألف المقصورة في الأسماء والنعوت للتأنيث، ويمنعون الاسم والنعت بها الإجراء، فأما الاسم فَلَيْلَى وسَلْمَى وسُعْدَى وإحْدى وبُشْرى وحُبَارَى، والنعت قولهم: حُبْلى والحُسْنَى والفُضْلَى والغَضْبَى.

تقول: قامت ليلى، وأكرمت ليلى، مررت بليلى، فلا تُنَوِّنْهَا؛ لأنها لا تُجْرَى، وإنما صارت لا تجرى؛ لأن فيها ياء التأنيث وإنما لم يتبين الإعراب فيها لأنه كان يجب أن يكون في الياء، ثم تجعل الياء ألفا لانفتاح ما قبلها ... ".

وبيان ذلك: أن ألف التأنيث المقصورة مانعة من الصرف بانفرادها، من غير احتياج إلى سبب آخر، فلا ينون شيء من ذلك في النكرة، فإذا لم ينصرف في النكرة فأحرى ألا ينصرف في المعرفة، لأن المانع باق بعد التعريف، والتعريف مما يزيده ثقلاً، وإنما كان هذا التأنيث وحده كافياً في منع الصرف لأن ألف التأنيث وهي تزيد على تاء التأنيث قوة لأنها يبنى معها الاسم، وتصير كبعض حروفه، وبتغير الاسم معها عن بنية التذكير، نحو سكران وسكرى، فبنية المؤنث غير بنية المذكر، وليست التاء كذلك إنما تدخل الاسم المذكر من غير تغير بنية دلالة على التأنيث، نحو: قائم وقائمة، ويؤيد ذلك وضوحاً أن ألف التأنيث إذا كانت رابعة تثبت في التكسير، نحو حبلى وحبالى، وليست التاء كذلك، فلما كانت الألف

---

[١] ينظر: الكتاب ٢١٠/٣، والمقتضب ٣٣٨/٣ ،وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٧، والأصول ٨٣/٢، وشرح جمل الزجاجي ٢١٥/٢، والمقرب ٣٠٦/٢، وشرح المفصل ٥٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٤٣٥/٣، وشرح ابن الناظم ص ٤٥١، والتصريح ٢١٠/٢ ، وشرح الرضى ١١٢/١ .

[٢] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢١٦/١.

مختلطة بالاسم كانت لها مزية على التاء فصارت مشاركتها لها في التأنيث علة، ومزيتها عليها علة أخرى، كأنه تأنيثان، ولذا قال الزمخشري: " متى اجتمع سببان أو تكرر واحد " [١] ويعبر عنها بأنها علة تقوم مقام علتين[٢].

قال العكبري: " ألف التأنيث علة مستقلة تمنع الصرف بخلاف التاء، وإنما كان كذلك، لأن مطلق التأنيث فرع، ولزومه كتأنيث آخر، والألف بهذه المنزلة لأنها صيغت مع الكلمة من أول أمرها، وتبقى معها في الجمع، نحو: حبلى وحبالى، وليست فارقة بين مذكر ومؤنث بخلاف التاء، فإنها تدخل على لفظ المذكر فتنقله إلى المؤنث ولا تلزم "[٣].

ففي المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث، وفرعية من جهة لزوم علامته بخلاف المؤنث بالتاء.

---

[١] ينظر: شرح المفصل ٥٩/١.
[٢] ينظر: شرح الجمل الكبير ٢١٥/٢.
[٣] اللباب في علل البناء والإعراب ٥١١/١ .

" ذِفْرى " بين المنع والصرف

قال ابن الأنباري[١]: " وذِفْرى [٢] للعرب فيها مذهبان[٣]: منهم من يجعل الألف التي فيها ألف تأنيث فلا يجريها، ويجعلها بمنزلة إحدى، ومنهم من يجعلها بمنزلة مِعْزًى [٤] فيجريها، ويقول: الألف التي فيها تلحقها ببناء هِجْرَع[٥] ".

وبيان ذلك: أن ذِفْرى هل الألف التي فيها ألف تأنيث؟ إذا كان كذلك فهي تمنع الصرف في التعريف وفي التذكير كما تقدم في ألف التأنيث المقصورة، أم الألف التي فيها ألف إلحاق بوزن الرباعي المجرد؟ وبناء عليه فإنها تصرف.

قال سيبويه [٦]: " فأمَّا ذِفْرى فقد اختلف فيها العرب، فيقولون: هذه ذِفْرىً أَسيلةٌ، ويقول بعضهم: هذه ذِفْرَى أَسيلةٌ، وهي أقلهما، جعلوها تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة، كما أن واو جَدْوَل بتلك المنزلة.

وكذلك تَتْرَى [٧] فيها لغتان ".

قال المبرد [٨]: " أما ما كان مثل ذفرى وتترى، الذي يكون فيه الأمران: الإلحاق والتأنيث .. ".

---

[١] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢١٦/١.

[٢] الذفرى: من الناس ومن جميع الدواب: العظم الشاخص خلف الأذن ، والذفرى من القفا هو الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن ، وينظر : اللسان " ذفر "

[٣] ينظر: الكتاب ٢١١/٣ ، والمقتضب ٣٣٨/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٩ ، والمخصص ٨٩/١٦ ، والصحاح " ذفر ".

[٤] أما " مِعْزىً فإنها تجرى في المعرفة والنكرة ، تقول : هذه مَعْزًى ، واشتريت مِعْزًى ، ونظرت إلى مِعْزًى ، وإنما أجريت لأن الألف التي فيها تلحقها بناء هجرع. ينظر: الكتاب ٢١١٣ ، والمقتضب ٣٣٨/٣ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢١٨/١ وسر صناعة الإعراب ٦٩٢/٢ .

[٥] أي : ببناء الرباعي المجرد، والهجرع: الطويل ، والهجرع – أيضا : الأحمق ، ويقال هو الجبان – ينظر: اللسان " هجرع " .

[٦] الكتاب ٢١١/٣ .

[٧]) من قوله تعالى : " ثم أرسلنا رسلنا تترى " سورة المؤمنون من الآية ٤٤ ، قرأها أبوعمرو وابن كثير بالتنوين والباقون بغير تنوين
ينظر: السبعة ص ٤٤٦ ، والحجة للقراء السبعة ٢٩٥/٥ ، وحجة القراءات ص ٤٨٧ ، والكشف ١٢٨/٢.

[٨] المقتضب ٣٣٨/٣ .

منع صرف ما آخره ألف تأنيث ممدودة

كل اسم في آخره ألف التأنيث الممدودة فإنه يمنع الصرف أبدا سواء كان معرفة أو نكرة، لأنه من العلل التي تمنع وحدها الصرف، لأنها قامت مقام علتين؛ لأن التأنيث بها لازم، كما تقدم في ألف التأنيث المقصورة.

قال ابن الأنباري[١]: " وأما ألف التأنيث الممدودة فإنها تمنع الاسم من الجرى في المعرفة والنكرة، تقول: قامت عَفْرَاءُ وعَفْرَاءُ أخرى، وأكرمتُ عفراءَ وعفراءَ أخرى، مررت بعفراءَ وعفراءَ أخرى ".

قال سيبويه:[٢] " هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة.

وذلك نحو: حَمْرَاءَ، وصَفْرَاءَ، وخَضْرَاءَ، وصَحْرَاءَ، وطَرْفَاءَ، ونُفساءَ ...".

فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث، والألف إذا كانت بعد ألف، مثلها إذا كانت وحدها، إلا إنك همزت الآخرة للتحريك ... الخ.

واصل حمراء عند سيبويه: حمرى بالقصر بوزن سكرى، فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها ألفا أخرى، والجمع بينهما محال، وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب؛ لأنهم لو حذفوا الألف الأولى لفات المد، ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث، وقلب الأولى أيضاً – مخل بالمد المطلوب فلم يبق إلا قلب الثانية همزة [٣].

وذهب بعضهم إلى أن الألف الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان، وضعف بأنه يفضي إلى وقوع علامة التأنيث حشواً.

وذهب بعضهم إلى أن الألفين معاً للتأنيث، ورد بعدم النظير[٤].

---

[١] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٢٠/١.

[٢] الكتاب ٢١٣/٣ – ٢١٤ .

[٣] ينظر: الكتاب ٢١٤/٣، والمذكر والمؤنث للمبرد ص ٨٥، وشرح السيرافي ٤٧٩/٣، وسر صناعة الإعراب ٢٤/١ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٥١٠/١ – ٥١١ ، والتصريح ٢١١/٢.

[٤] ينظر: التصريح ٢١١/٢ .

وإنما كانت ألف التأنيث وحدها سبباً مانعاً من الصرف؛ لأنها زيادة لازمة لبناء ما هو فيه، ولم تلحقه إلا باعتبار تأنيث معناه: تحقيقا أو تقديراً.

ففي المؤنث بها فرعية في اللفظ، وهي لزوم الزيادة، حتى كأنها من أصول الاسم، فإنه لا يصلح انفكاكها عنه، وفرعية في المعنى، وهي دلالته على التأنيث، ولا شبهة أنه فرع على التذكير، ولاندراج كل مؤنث تحت مذكر من غير عكس، فلما اجتمع في المؤنث بالألف الفرعيتان أشبه الفعل فمنع من الصرف [١].

وفي تساوي " صحراء "، و" حمراء " في منع الصرف، دلالة على أن الوصفية فيما فيه ألف التأنيث لا أثر لها، وأن الألف سبب قائم مقام سببين [٢].

فإن قيل: لم انصرف نحو: قائمة وقاعدة، وهلا كانت الهاء فيه بمنزلة الألف؟

أجاب ابن الأنباري على مثل هذا السؤال بقوله:" والفرق بين الألف والهاء أن الذي فيه الهاء خرج بها من التذكير إلى التأنيث، والأصل التذكير، وذلك أنك تقول، قائم وقائمة، وجالس وجالسة ، فتكون الهاء مزيدة على بناء المذكر، والذي فيه ألف التأنيث هو مصوغ للتأنيث على غير تذكير خرج منه، فامتنع من الإجراء في المعرفة والنكرة، لبعده من المذكر الذي هو الأصل، ألا ترى أن قائمة على بناء قائم، وحمراء ليست على بناء أحمر " [٣].

إذن الزيادة في قائمة مثلا زيادة عارضة، وهي في تقدير الانفصال، بخلاف الألف فإن التأنيث بها لازم[٤].

---

[١] ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ٤٥١.
[٢] ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٣٥/٣.
[٣] المذكر والمؤنث ٢٢٤/١ – ٢٢٥.
[٤] ينظر: شرح الجمل الكبير٢١٥/٢.

جواز المنع والصرف في " مُوسَى "

قال ابن الأنباري [١] : " والموسَى "، قال الفراء [٢]: هي أنثى .. وهي تُجْرَى ولا تُجرى ، فمن أجراها قال: هي " مُفْعَل " [٣]، من أَوْسَيْتُ رأسه إذا حَلَقْتَهُ، ومن لم يُجْرِهَا قال: الألف التي فيها ألف تأنيث بمنزلة الألف في حُبْلَى وسكْرَى[٤].

ومن أجراها قال في التصغير: هذه مُوَيْسِيَة صغيرة، ومن لم يُجرها، قال في التصغير: هذه مُوَيْسَى صغيرة، ومن أجرى الموسى قال في جمعها: المواسى، ومن لم يجرها قال في جمعها: المُوسَيات، على وزن قوله: الحُبْلَياتَ ... " .

وبيان ذلك فيما يأتي:

الوَسْىُ: الحَلْقُ، أَوْسَيْتُ الشيءَ: حلقته بالمُوسى، ووَسَى رأْسَه أَوْساه إذا حلقه ، والمُوسَى: ما يحلقُ به، من جعله فُعْلى قال: يذكر ويؤنث، وحكي الجوهري [٥] عن الفراء [٦]، قال: هي فُعْلى وتؤنث، وأنشد لزياد الأعجم يهجو خالد بن عَتَّاب [٧].

فإنْ تكُنِ المُوسَى جَرَتْ فَوْقَ بَظْرِهَا فَمَا خُتِنَتْ إلاّ وَمَصَّانُ قَاعِدُ

وقال عبدالله بن سعيد الأموي [٨]: هو مذكر لا غير، يقال: هذا موسى كما ترى، وهو مفعل من أَوْسَيْتُ رأسه إذا حلقته بالموسى.

---

[١] المذكر والمؤنث لابن الأتباري ٤٠٤/١.

[٢] ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ص ٢١.

[٣] هو قول أبي عمرو بن العلاء كما في اللسان " وسى " ٣٠٤/١٥.

[٤] عدم الإجراء هو رأى الكسائي كما في اللسان " وسى " ٣٠٤/١٥.

[٥] ينظر: الصحاح " وسى " .

[٦] ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ص ٢١ .

[٧] البيت من الطويل ، وهو في ديوان زياد الأعجم ص ٦٤ ولسان العرب " وسى " وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٩٦ وشرح شواهد الشافية ص ٢٩١.
الشاهد تأنيث " الموسى " بدليل " جرت ".

[٨] عبدالله بن سعيد بن أبان أبومحمد الأموي ، ذكره الزبيدي في الطبقة الثالثة من اللغويين الكوفيين، وقال: روي عنه أبو عبيدة وغيره . وينظر البغية الوعاة ٤٣/٢ .

قال سيبويه [١]: وموسى الحديد مُفْعَل، ولو سميت بها رجلاً لم تصرفها لأنها مؤنثة بمنزلة " معزى " إلا أن الياء في " موسى " من نفس الكلمة " .

قال السيرافي[٢]: " وموسى الحديد عربية منصرفة في النكرة، ووزنها " مُفْعَل " [٣] وهي من أحد شيئين : إما من أَوْسَيْتُ الشَّعْرَ إذا حلقته، أو من أسوت الجرح، وألزمت التخفيف.

وإذا سميت بموسى الحديد لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة، وإنما لم ينصرف في المعرفة؛ لأنها مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف وهي معرفة .. ".

قال الزجاج:[٤] " .. فإذا أردت " مُوسَى الحديد " فهي مؤنثة، وهي تنصرف في النكرة تقول: هذه مُوسًى حَادَّةٌ ، وتقديرها: مُفْعَلٌ، تصلح أن تكون من شيئين يرجعان إلى شيء واحد.

تصلح أن تكون من " أَسَوْتُ " إذا أصلحت، فكان أصلها: مُؤْسِىً؛ إلا أن الهمزة إذا سكنت وقبلها ضمة وخففت أبدلت واواً، فألزمت هذه اللفظة تخفيف الهمز.

وقد قيل أنها من أَوْسَيْتُ، أي: حَلَقْتُ، وذلك مع هذا؛ لأن معناه كله الإصلاح ".

---

[١] الكتاب ٢١٣/٣.

[٢] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٧٨/٣ .

[٣] في اللسان: وموسى : اسم رجل، قال أبوعمرو بن العلاء: هو مُفْعَل، يدل على ذلك أنه ينصرف في النكرة، وفعلى لا ينصرف على حال، ولأن مفعلاً أكثر من فعلى لأنه يبنى من كل أفعلت، وكان الكسائي يقول: هو فعلى، والنسبة إليه مُوسَوِيٌّ ومُوسِيٌّ. وينظر: لسان العرب " وسى " ٣٠٤/١٥ .

[٤] ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤١.

منع صرف " شَعُوب "

قال ابن الأنباري: " وشعوب اسم مؤنث معرفة غير مُجْرى، يقال: شَعَبَتْهُ شَعُوب، أي: المنيَّة، وخَرَمَتْهُ، واخْتَرَمَتْهُ، قال الشاعر[١]:

ونَائحةٍ تقومُ بقَطْعِ ليلٍ على رَجُلٍ أهَانَتْهُ شَعُوبُ

وربما أدخلوا الألف واللام على " شعوب "، فقالوا: اخْتَرَمَتْهُ الشَّعُوب [٢] ".

وبيان ذلك: أن " شعوب " علم مؤنث، فهي معرفة لا تنصرف، ولا تدخلها الألف واللام.

وقيل: شَعُوبُ، والشَّعُوبُ كلتاهما المنية، لأنها تُفَرِّقُ، أما قولهم فيها شَعُوبُ بغير لام، والشَّعُوبُ باللام فقد يمكن أن يكون في الأصل صفة، لأنه من أمثلة الصفات، بمنزلة قَتُولٍ وضَرُوبٍ، وإذا كان كذلك، فاللام فيها بمنزلتها في العَبَّاس والحسن والحَارِث [٣]، ويؤكد هذا أنهم قالوا في اشتقاقها، إ نها سميت شعوب لأنها تَشْعَبُ أي: تَفُرّقُ، وهذا المعنى يؤكد الوصفية فيها وهذا أقوى من أن تجعل اللام زائدة.

ومن قال شَعُوبُ بلا لام خلصت عنده اسماً صريحاً، كما فعل ذلك من قال عَبَّاس وحَارِث[٤].

---

[١] البيت من الوافر، وهو لمالك بن كنانة كما في إيضاح الوقف والابتداء ٨٥/١، وهو بلا نسبة في: المزهر ٥٤٩/١.

[٢] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥١٣/١ .

[٣] أي أن " أل " فيه للمح الأصل ، ينظر: شرح المفصل ٤٢/١، وارتشاف الضرب ٩٦٧/٢، والمساعد ١٣٠/١.

[٤] ينظر: لسان العرب " شعب " ١٢٨/٧ .

منع صرف " كَحْل "

قال ابن الأنباري[١]: " وكَحْلُ مؤنث غير مجرى، اسم للسنة الشديدة [٢]، قال سلامة بن جندل [٣]:

قَوْمٌ إذَا صَرَّحَتْ كَحْلٌ، بُيوتُهُمُ مَأْوَى الضَّريكِ ومَأْوَى كُلِّ قُرْضُوبِ

وقال الفراء[٤]: كَحْل تُجْرَى ولا تُجْرَى، وترك إجراء كحل في الكلام والشعر هو الصواب، وربما اضطر الشاعر إلى إجرائه ".

قال أبوحاتم السجتاني[٥] " كَحْلُ، غير مصروفة: اسم للسنة الشديدة، مؤنث، فلذلك لم يصرف.

وإن شئت صرفتها في الشعر، لأنَّه موضعُ اضطرارٍ لإقامة الوزن ". و" كحل " اسم ثلاثي مؤنث ساكن الوسط معرفة، يجوز فيه المنع والصرف، والمنع أجود وأكثر، وهو قول الجمهور وقد تقدمت آراء النحاة في هذه المسألة وعلة كل فريق.

---

[١] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٥١٣-٥١٤ .

[٢] ينظر: لسان العرب " كحل " ١٢/٤١ .

[٣] البيت من البسيط، وهو لسلامة بن جندل في ديوانه ص ١١٧، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم السجتاني ص ١٨٨، ولسان العرب " كحل " ١٢/٤١ والمخصص ١٧/٧ اللغة: الضريك: الفقير، والقرضوب أيضا: الفقير، أو الضعيف ذات اليد.

[٤] المذكر والمؤنث للفراء: ص ٣١ .

[٥] المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجتاني ص ١٨٨.

" غَوْغَاء " بين المنع والصرف

قال ابن الأنباري [١]: " والغَوْغَاء " [٢] يذكر ويؤنث، فمن أنت قال: هذه غَوْغَاءُ، كقولك: حَمْرَاءُ وصَفْرَاءُ وعَوْرَاءُ، فلم يصرف، ومن ذكر قال: هم غَوْغَاء بمنزلة رَضْرَاض وفَضْفَاض .

وقال: وقولهم: " هم غَوْغَاء العرب " في غَوْغَاء مذهبان: قوم يجعلونها فَعْلاَلاً بمنزلة الزَّلْزَال فيجرونها، وقوم يجعلونها فَعْلَاء بمنزلة عَوْرَاء فلا يُجْرونها، فمن أجراها قال في تصغيرها: غُوَيْغِيٌ، كما تقول في تصغير الزلزال: زُلَيْزِيلٌ، ومن لم يجرها قال في تصغيرها: غويغاء، كما تقول في تصغير غَوْرَاء: غَوَيْرَاء[٣].

وقد نقل سيبويه عن العرب في لفظ " غَوْغَاء " جواز الوجهين: الصرف، وعدم الصرف، قال[٤]:" وأما غَوْغَاء فمن العرب من يجعلها بمنزلة عَوْرَاء فيؤنث ولا يصرف، ومنهم من يجعلها بمنزلة فَضْقَاضٍ، فيذكر ويصرف، ويجعل الغين والواو مضاعفتين، بمنزلة القاف والضاد ".

قال السجستاني[٥]: " الغَوْغَاءُ: مؤنث ومذكر، فمن أنت قال: غَوْغَاءُ، لم يصرف، ومن ذَكَّرَ قال: غَوْغَاءٌ، فصرف.

أراد بالمؤنث فَعْلاَء، فالألف للتأنيث، امتنعت من الصرف؛ لأنها بمنزلة عَوْرَاء. والمذكر بمنزلة فَعْلاَلٍ، مثل رَضْرَاضٍ ".

قال الزجاج [٦]: " ومنهم من يصرف " غوغاء "، وهو عندي الاختيار، يجعله بمنزلة " زَلْزَالٍ، وقَلْقَالٍ ".

---

[١] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٣/٢.

[٢] الغَوْغَاء: الجراد حين يَخِفُّ للطيران، ثم استعير للسَّفَلةِ من الناس والمتسرعين إلى الشر، ويجوز أن يكون الغوغاء من الصوت والجلبة لكثرة لغطهم وصياحهم. اللسان " غوغ " ١٤٦/١٠.

[٣] المذكر والمؤنث ٣٤٠/٢ .

[٤] الكتاب ٢١٥/٣.

[٥] المذكر والمؤنث لأبي حاتم ١٩١، ١٩٢.

[٦] ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤.

ما يُجْرَى ومـــا لا يُجْرَى من أسمـــاء السُّـــوَرِ

قال ابن الأنباري:[١] " اعلم أن أسماء السور كلها مؤنثة، تقول: هذه يونسُ، وهذه لقمانُ، والأعراف درستها، وآل عمران أتقنتها، فإذا قلت هذه هُودٌ ونوحٌ كان لك مذهبـــان [٢]:

إن شئت قلت: هذه هودٌ ونوحٌ بالإجراء، وإن شئت قلت، هذه هـــودُ ونـــوح بـــلا إجراء، فمن أجراها قال: أَرَدْتُ هذه سورةُ نوحٍ، وسورةُ هودٍ، فحـــذفت الســـورة وأقمت نوحاً وهوداً مقامهما، ومن لم يجرهما قال: هما اسمان للسورتين وهمـــا مؤنثان".

وأقول باختصار: أسماء السور أقسام:

أحدها: ما فيه الألف واللام، وحكمه الصرف كالأنعام، والأعراف والأنفال.

الثاني: العاري منها، وهذا يأتي على ضربين:

أحدهما: أن تحذف السورة وتقدر إضافتها إلى الاسم المُبْقَى، فتحـــذف المضـــاف وتقيم المضاف إليه مُقَامَهُ.

والآخر: أن يكون اللفظ المبقي هو اسم السورة، ولا تقدر إضـــافة، فـــإذا كانـــت الإضافة مقدرة فالاسم المُبْقَى يجري في الصرف ومنعه على ما يستحقه في نفسه إذا جعل اسما للسورة فهو بمنزلة امرأة سميت بذلك.

فأما يونُسُ ويوسُفُ وإبراهيمُ ،سواء جعلتها اسما للسورة أو قدرت الإضافة فإنه لا ينصرف؛ لأن هذه الأسماء في أنفسها لا تنصرف.

---

[١] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٧/٢.

[٢] ينظر: الكتاب ٢٥٦/٣ ، والمقتضب ٣٥٥/٣ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ص ١١٦ – ١١٧ ، والمخصص ١٧ / ٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤١/٢، والتسهيل ص ٢٢٠، وشرح الرضى ١٤٠/١ / والمساعد ٢٧/٣ ، والهمع ٣٥/١.

فأما هودٌ ونوحٌ فإن قدرت فيهما الإضافة فهما منصرفان، كقولك هذه هودٌ، وقرأت هوداً ونظرت إلى هودٍ، لأنك تريد هذه سورةُ هودٍ وقرأت سورةَ هودٍ، ونظرت إلى هودٍ والدليل على صحة هذا التقدير من الإضافة أنك تقول: هذه الرحمنُ، وقرأت الرحمنَ، ولا يجوز أن يكون هذا الاسم اسماً للسورة؛ لأنه لا يسمى به غير الله، وإنما معناه: هذه سورة الرحمن، وإذا جعلتهما اسمين للسورتين فهما لا ينصرفان [١].

الثالث: الجملة، نحو " قل أوحي إلى " [٢] فتحكى، فإن كان أولها همزة وصل قطع، أو في آخرها تاء تأنيث قلبت هاء في الوقف؛ لأن ذلك شأن التاء التي في الأسماء، ويعرب لمصيرها أسماء، ولا موجب للبناء، ويمنع الصرف للعلمية والتأنيث، نحو قرأت اقتربت، وفي الوقف اقْتَرَبَهْ [٣].

الرابع: حرف الهجاء، كـ " ص، ن، ق " فتجوز فيه الحكاية لأنها حروف فتحكي كما هي، والإعراب لجعلها أسماء لحروف الهجاء، وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه [٤].

الخامس: ما وازن الأعجمي كحميم وطسين أوجب ابن عصفور[٥] فيه الحكاية؛ لأنها حروف مقطعة، وجوز الشلوبين[٦] فيه ذلك والإعراب غير مصروف لموازنة هابيل وقابيل.

---

[١] ينظر: الكتاب ٢٥٦/٣ ، والمقتضب ٣٥٥/٣ ، والمخصص ٣٦/١٧.
[٢] سورة الجن من الآية ١.
[٣] يراجع في ذلك الكتاب ٢٥٦/٣، والمقتضب ٣٦٦/٣، وارتشاف الضرب ٨٨٥/٢، وهمع الهوامع ٣٥/١.
[٤] ينظر: ارتشاف الضرب ٨٨٥/٢ ، وهمع الهوامع ٣٥/١.
[٥] ينظر: شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢٤١/٢.
[٦] مذهبه في : ارتشاف الضرب ٨٨٥/٢، وهمع الهوامع ٣٥/١.

ما يُجْرَى وما لا يُجْرَى من أسماء البلدان والأماكن

قال ابن الأنباري:[١] " اعلم أن الغالب على أسماء البلدان التأنيث، والمؤنث منها على أحد أمرين:

إما أن تكون فيه علامة فاصلة بينه وبين المذكر، كقولك: مكة والجزيرة والرصافة وطبرية، والهاء في هؤلاء علامة التأنيث.

وإما أن يكون اسم المدينة مستغنى بقيام معنى التأنيث فيه عن العلامة، كقولك: حمص، وفيد [٢]، وحلب، ودمشق.

فأما مَكَّةُ وحَلَبُ وفَيْدُ وما أشبههن، فلا تجريهن للتعريف والتأنيث، وأما البصرة والكوفة والرقة فتجريهن؛ لأن فيهن الألف واللام.

قال لبيد في ترك إجراء " فيد "[٣]:

مُرِيَّةٌ حَلَّتْ بِفَيْدَ وَجَاوَرَتْ أَهْلَ الْحِجَازِ فَأَيْنَ مِنْكَ مرامُهَا

وقال: كل ما ذَكِّرَ من أسماء البلدان أجرى، وكل ما أنت لم يجر"[٤].

وبيان ذلك فيما يأتي:

قال السيرافي:[٥] " اعلم أن تسمية الأرضين بمنزلة تسمية الأناسي، فما كان منها مؤنثاً فسميت باسم، فهي بمنزلة امرأة سميت بذلك الاسم، وما كان منها ذكراً فهو بمنزلة رجل سمى بذلك الاسم، وإنما يجعل مؤنثاً ومذكراً على تأويل ما تؤول فيه، فإن تؤول أنه اسم بلدة أو بقعة، أو أرض فهو مؤنث، وإن تؤول فيه، أنه بلد أو موضع أو مكان فهو مذكر.

---

[١] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٤٧-٤٨.
[٢] فيد: فلاة في الأرض بين أسد وطيء. انظر : معجم ما استعجم ٣/١٠٣٣.
[٣] البيت من الكامل وهو في ديوان لبيد ٣٠١، ومعجم ما استعجم ١/١٦.
[٤] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٥٢.
[٥] شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٣، والمخصص ١٧/٤٥.

وقد يغلب في كلام العرب في بعض ذلك التأنيث حتى لا يستعمل فيه التذكير، وفي بعضه يغلب التذكير، ويقل فيه استعمال التأنيث، وفي بعضه يستعمل التأنيث والتذكير، وربما كان التأنيث الأغلب ".

وأسماء الأماكن: ما فيه " أل " ينصرف، نحو: البصرة والرصافة والرَّمَّة [١].

أما ما فيه علامة تأنيث، وليس فيه ألف ولام، نحو: مكة وحزوى[٢] فهو ممنوع من الصرف.

وما ليس فيه علامة تأنيث،الغالب عليه أن يكون مؤنثاً للبقعة، وقد يجوز أن يذكر ويذهب به إلى المكان، وهو مع ذلك ينقسم خمسة أقسام:

قسم لا يستعمل إلا مذكراً، وذلك نحو: بدر، وثبير، والشام، وفلج، والعراق، والحجاز، ونجد، واليمن، فهذا مصروف، ولم يسمع قط من العرب غير مصروف[٣].

وقسم استعمل مذكراً ومؤنثاً والغالب عليه التأنيث، وهما: فارسُ،وعمانُ، أما فارس، فقال: الفراء: الغالب عليها التأنيث وترك الإجراء، قال الشاعر[٤]:

لَقَدْ عَلِمتْ أَبْنَاءُ فَارِسَ أَنَنِي عَلَى عَرَبِيّاتِ النِّسَاءِ غَيُورُ

فمنع صرف فارس.

وأما عُمَان ، فقال السجتاني:[٥] " وأما عمان فمؤنثة على كل حال ".

وقال ابن الأنباري[٦]: " وعُمان الغالب عليها التأنيث وترك الإجراء، وقال الفراء: ربما أجرتها العرب في ضرورة الشعر.

---

[١] ينظر: شرح الجمل الكبير ٢/٢٣٧، وارتشاف الضرب ٢/٨٨٥.
[٢] حزوى: موضع بنجد – ينظر: معجم البلدان ٢/٢٥٥.
[٣] ينظر: شرح الجمل الكبير ٢/٢٣٧.
[٤] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المذكر والمؤنث ٢/٥٠وشرح الجمل الكبير ٢/٢٣٨.
[٥] المذكر والمؤنث السجتاني ص ٢٠٢.
[٦] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٥٣.

وقسم استعمل مذكراً ومؤنثاً والغالب عليه التذكير، وهو منـــى، هجـــر، ودابـــق، ووايط، وحجر وحنين، وقد تستعمل مؤنثات.

قال ابن الأنباري[١]:" وحُنَيْنَ " الغالب عليه التذكير والإجراء؛ لأنه اسم للماء ،قال الله تعالى: " وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ "[٢]، فأجراه، لأنه اسم للماء، وربمـــا أنثته العرب على أنه اسم للبقعة، ولما حول الماء، فلا يجرونه،

قال حسان:[٣]

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وشَدُّوا أَزْرَهُ بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الْأَبْطَالِ

فلم يجر حنين لهذا المعنى ".

وقسم يستعمل مذكراً ومؤنثاً على السواء، وذلك: حراء[٤]، وقبـــاء وبغداد.وقســـم يستعمل مؤنثاً فقط، وذلك نحو: دِمَشْق وجَلَّق.

وقد ذكر سيبويه[٥]: أنه إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفة وكان مؤنثاً، أو الغالب عليه المؤنث فهو بمنزلة قدْر وشَمْس ودَعْد.

فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجمياً لم ينصرف وإن كان خفيفاً، قـــال: لأت المؤنث في ثلاثة الأحرف الخفيفة إذا كان أعجميا، بمنزلة المذكر في الأربعة فما فوقها إذا كان اسماً مؤنثاً، فمن الأعجمية حِمْصُ وجور وماهُ فلو سميت امرأة بشيء من هذه الأسماء لم تصرفها، كما لا تصرف الرجل سميته بفارس ودمشق.

---

[١] المرجع السابق ٥٤/٢.

[٢] سورة التوبة من الآية ٢٥.

[٣] البيت من الكامل ، وهو في ديوان حسان بن ثابت ص ٣٤، ومعاني الفراء ٤٢٩/١ وشرح الجمل الكبير ٢٣٩/٢.

[٤] قال ابن الأنباري: " وحراء الغالب عليه التذكير والإجراء؛ لأنه اسم لجبل، وربما أنثه العرب، وجعله اسماً لما حول الجبل، فيقولون: هي حراء بترك الإجراء. والاختيار: هو حراء بالإجراء والتذكير، قال النبي – صلى الله عليه وسلم – " اسكن حِرَاءُ فما عليك إلا نَبيٌّ أو صِدِّيقٌ أو شَهِيدٌ ينظر: المذكر والمؤنث ٦٥/٢.

[٥] الكتاب ٢٤٣/٣.

وجعل الفراء [١] العلة في وجوب منع إجراء مثل حِمْصَ وفَيْدَ وتُوزَ وهن مؤنثات على ثلاثة أحرف، دون وجوب منع إجراء هند ودعد وجمل، وهن مؤنثات على ثلاثة أحرف هو كثرة استعمال اسم االمرأة وتردد ذكر اسمها ولا يرد دون اسم المدينة على غيرها، فلما لم يرددوا لم تكثر في الكلام لزمها الثقل وترك الإجراء.

منع صرف " مصر ":

قال ابن الأنباري [٢]: " ومِصْرُ مؤنثة لا تجرى، قال الله تبارك وتعالى: " أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ " [٣]، وقال: " ادْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَاء اللّهُ آمِنِينَ " [٤] فلم يجر" مصر" للتأنيث.

وأما قوله عز وجل: " اهْبِطُواْ مِصْراً فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ " [٥] فإن معناه: اهبطوا مصراً من الأمصار، فلذلك أجرى مصراً، وقرأ الأعمش [٦]: " اهْبِطُواْ مِصْرَ فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ " فلم يجرها، وقال: هي مصر التي عليها صالح بن علي [٧]، فلم يجرها للتعريف والتأنيث[٨].

قال سيبويه[٩] : " وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله عز وجل: " اهبطوا مِصْرَ " إنما أراء مصر بعينها ".

---

[١] ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٢/١-٤٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٢/٢.
[٢] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥٦/٢.
[٣] سورة الزخرف من الآية ١٥.
[٤] سورة يوسف من الآية ٩٩.
[٥] سورة البقرة من الآية ٦١.
[٦] في مختصر ابن خالويه ص ٦: الأعمش ، وفي البحر المحيط ٢٣٤/١: الحسن وطلحة والأعمش وأبان، وهي كذلك في الإتحاف ٣٩٥/١، وغير منسوبة في: معاني القرآن وإعرابه ١١٥/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٨٧/١، والتبيان ٦٩/١، وإعراب القراءات الشواذ ١٦٨/١.
[٧] صالح بن علي، أول من ولى مصر من قبل أخيه أبي العباس السفاح سنة ١٣٣ هـ.
[٨] ينظر: المذكر والمؤنث ٥٧/٢، وشرح السيرافي ١٣/٤، والمخصص ٤٥/١٧.
[٩] الكتاب ٢٤٢/٣.

ما يمنع الإجــراء من أسمــاء القبــائل

قال ابن الأنباري:[١] " اعلم أن أسماء القبائل مؤنثة، كقولك: هــذه تمــيم تشــهد عليك، وقد حضرتك هاشم.

وأنت في تميم وأسد بالخيار، إن شئت أجريت، وإن شئت لم تجر، فمن أجراه قال: هو اسم معروف مذكر سُمِّيَتْ القبيلةُ به، فأجريته إذ كان مذكراً.

ومن لم يجره قال: هو اسم للقبيلة فمنعته الإجراء للتعريف والتأنيث.[٢]

فأما سَدُوس فمؤنثه لا تجري ، أيضاً – لأنها اسم امرأة .

زعم النسّابون: أن السدوس أمهم، فسدوس لا تجري لأنها اسم مؤنث على أربعة أحرف بمنزلة زينب ونوار أنشد الفراء:[٣]

فَإنْ تَبْخَلْ سَدُوسُ بِدِرْهَمَيْهَا فَـــإنَّ الرِّيحَ طَيِّبَةٌ قَبُولُ

وقال[٤] ويقال: هذه ثَقِيفُ، وهذه مُضَرُ، وهذه رَبِيعَةُ، بالتأنيث على معنى القبائل، ويقال: ما في تغلب بن وائل مثله، وما في تغلب بنت وائل مثله، فمن ذَكَّرَ ذهــب إلى معنى الحي، ومن أنت ذهب إلى معنى القبيلة [٥]...."

وصَرْفُ أسماء القبائل ومنعه مبني على المعنى، فإن كان منقولاً من اسم أب، نحو: مَعَدٍّ وتَمِيمٍ ولخمٍ وجُذَامٍ، أو اسم حي : كـــ " قريش "، و " ثقيف " صُرِفَ، إلا إن كــان فيــه مانع نحو: تَغْلب، فتمنعه كان اسم حي أو قبيلة لموجب منع الصرف فيه "[٦].

---

[١] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٢٧/٢.

[٢] ينظر : الكتاب ٢٤٦/٣، والمذكر والمؤنث للسحستاني ص٢٠٤، والمقتضب ٣٦٠/٣، والمذكر والمؤنث للمبرد ص ١١٧، والتعليقة على كتاب سيبويه ٦٤/٣ والمخصص ٤٤/١٧.

[٣] البيت من الوافر، وهو للأخطل في ديوانه ص ٣٧٣، والكتاب ٢٤٨/٣، والمذكر والمؤنث للسجستاني ص ٢٠٤، ولسان العرب " سدس " وبلا نسبة في الخصائص ١٧٦/٣، والشاهد فيه قوله " سدوسُ " حيث منعه من الصرف حملاً على معنى القبيلة ورواية الديوان: فإن تمنع سدوسٌ درهميها بالصرف على معنى الحي.

[٤] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٢٩/٢.

[٥] ينظر: المذكر والمؤنث للسجستاني ص ٢٠٥ والمقتضب ٣٦١/٣.

[٦] ينظر: ارتشاف الضرب ٨٨٢/٢، وقد أخطأ الزجاجي في جعله متصرفاً إذا أريد به اسم الحي، انظر: إصلاح الخلل ٢٧٩، والجمل للزجاجي ٢٢٤.

وإن كان اسم أم كـــ " باهِلَة[١]"، وسَدُوس[٢]، وسَلُول بنت زَبَّان بن امرئ القيس في قضاعة "، أو اسم قبيلة كـ " مجوس ويهود " منع الصرف.[٣]

وقالوا [٤] ما كان اسماً لحي أو قبيلة منقولاً من أب أو أم، وأضفت إليه ابناً، ولو في التقدير والنية، كان ذلك الاسم على ما كان عليه لو لم تضف إليه ابنـــاً، وإن كان فيه مانع منع، وإلا صرف، والحكم هنا في الأخبار والضمائر، وغير ذلـــك أن يكون لذلك المحذوف المقدر لا للملفوظ بخلاف حذف المضاف في غير هذا الباب، فإن الحكم غالباً للملفوظ به، لا للمحذوف، كما قال [٥]

تميمُ بنُ مُرٍّ و أشْيَاعَهَا وَكِنْدةُ حَوْلي جميعاً صُبُرْ

يريد أبناء تميم وأشياعه.

وإن لم تضف لا لفظاً ولا نية وأردت الحي صرفته، إلا إن كـــان فيـــه مـــانع، أو القبيلة منعت إلا إن كان فيه مجوز الوجهين، فيجوز أن تقسم القبائـــل والأحيـــاء على أقسام: قسم يتعين للقبيلة وذلك: يهود ومجوس علمين للقبيلتين، ويمنعـــان من الصرف، وقسم يتعين للحي، وقسم يغلب عليه اسم القبيلـــة كـــــ " جُـــذَام وسَدُوس)، وقسم يغلب عليه اسم الحي، وهو قريش وثقيف، وكَلْب ومَعَدّ وعـــاد فيصرف، وقد لا يصرف باعتبار القبيلة، وقسم يجوز فيه الأمران وهـــو ثمـــود، وسبأ " [٦].

---

[١] قال ابن سيده : ومما يقوي أنهم يجعلون اسم الأب أو الأم اسماً للحي أنهم يقولون باهله بن أعْصُر، وباهله امرأة وهي أم القبيلة فلما جعلها اسماً للحي والحي مذكر موحد وصفها بابن، لأنه قد صار كلفظ الرجل ، انظر المخصص ٤٠/١٢ وانظر : المساعد ٢٧/٣.

[٢] ينظر: الكتاب ٢٤٨/٣ والمقتضب ٣٦٤/٣ والمخصص ٤١/١٧، وارتشاف الضرب ٨٨٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٤/٢.

[٣] ينظر: ارتشاف الضرب ٨٨٣/٢ والمساعد ٢٧/٣.

[٤] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٤/٢.

[٥] البيت من المتقارب ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٦٨، وبلا نسبة في: ارتشاف الضرب ٨٨٤/٢ والخزانة ٢٢٢/١١.

[٦] قال سيبويه: وأما ثمود وسبأ فهما مرة للقبيلتين ، ومرة للحيين ، وكثرتهما سواء ....." الكتاب ٢٥٢/٣ وينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٩-٨٠.

فمثال منع صرف " ثمود " قوله تعالى: " أَلاَ بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ "[١] وفي الصرف قال تعالى: " كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا أَلاَ إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ "[٢] فصرفه.

ومثال منع صرف " سبأ " قوله تعالى: " لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ "[٣] في قراءة من قرأ بفتح الهمزة.

وقد تسمى القبيلة باسم الأب أو الحي باسم الأم، فيوصفان بابن وبنت، قالوا: في اسم الأب تميم بن مر، وتميمُ بنتُ مُرٍّ [٤]، وقالوا في اسم الأم: باهلة بن أعْصُر، وباهلة بنتُ أعْصُر، وأنثوا فيهما على معنى القبيلة، وذكروا على معنى الحي.

وخلاصة القول: أن صرف أسماء القبائل ومنعها مبنيان على المعنى ، فإن أريد باسم القبيلة الأب كـ " معد وتميم " أو الحي كـ " قريش وثقيف " صرف، أو الأم كباهلة أو القبيلة كمجوس ويهود منع من الصرف للتأنيث مع العلمية.

---

[١] سورة هود من الآية ٩٥.

[٢] سورة هود من الآية ٦٨ ، قرأ حمزة وحفص " ألا إن ثمود " بغير تنوين وقرأ الباقون بالتنوين ينظر السبعة ص٣٣٧، وحجة القراءات ص ٣٤٤ ، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٣٥٤/٤ ، والكشف ٥٣٣/١.

[٣] سورة سبأ من الآية ١٥ ، قرأ أبوعمرو والبزي " لِسَبَأ " بالفتح، وقرأ الباقون " لسبأ مجرورة. ينظر: حجة القراءات ص ٥٨٥.

[٤] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٧/٢، وارتشاف الضرب ٨٨٤/٢ والمساعد ٢٧/٣.

ما جاء على وزن " فَعَالِ" من الأسماء

قال ابن الأنباري:[١] " اعلم أن كل اسم مؤنث على مثال " فَعَال " مما لم يكن اسماً لشيء قبل أن يُعلَّق على المؤنث فأهل الحجاز يُلْزِمُونَهُ الكسر في كل حال، وبنو تميم ينزلونه منزلة زَيْنَبَ وسُعَادَ ونَوارَ، فيرفعونه بلا تنوين، وينصبونه في موضع النصب والخفض بغير تنوين.[٢] فمن ذلك: قَطَامِ، وحَذَامِ، ورَقَاشِ، وغَلاَبِ

هذا الضرب من الأسماء المعدولة فيها مذهبان:

أحدهما: مذهب أهل الحجاز فإنهم يبنونه على الكسر لشبهه بـ" نَزَالِ "وزناً وتعريفاً وتأنيثاً وعدلاً، فيقولون: قامت قَطَامِ ، وأكرمت قَطَامِ ونظرت إلى قَطَامِ.

قال البصريون:[٣] " إنما ألزم الحجازيون هذه الأسماء البناء على الكسر؛ لأنها معدولة عن جهتها، فحذام معدولة عن حاذمة، وقطام معدولة عن قاطمة، ورقاش معدولة عن راقشة، وغلاب معدولة عن غالبة في حال المعرفة والتسمية، وقالوا : إنما خصت هذه الأسماء المكسورة بالكسر دون غيرها من المعدولات؛ لأنها اجتمع فيها التأنيث والعدل، والمؤنث كله لا ينصرف، فلما عدلوها كان أثقل من جميع المؤنث، فحطوها منزلة، فبنوها على الكسر.

قال المبرد: [٤] " ولمّا كان المؤنث معدولاً عما لا ينصرف عُدِلَ إلا ما لا يُعْرَبُ، لأنه ليس بعد ما لا ينصرف إذ كان ناقصاً منه التنوين إلا ما ينزع منه الإعراب[٥]؛ لأن الحركة والتنوين حق الأسماء، فإذا أَذْهَبَ العَدْلُ التنوينَ لعلة أَذْهَبَ الحركةَ لعلتين " وشواهد البناء على الكسر كثيرة، قال النابغة: [٦]

---

[١] المذكر والمؤنث ٢٠٤/٢.

[٢] تنظر المسألة في: الكتاب ٢٧٧/٣، والمقتضب ٣٧٤/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٧٥، وشرح السيرافي ٤٣/٤، والمخصص ٦٩/١٧، وشرح المفصل ٦٤/٤، وشرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣ وارتشاف الضرب ٢٧٠/٢ والتبصرة والتذكرة ٥٦٤.

[٣] ينظر الكتاب ٢٧٧/٣ والمذكر والمؤنث للسجتاني ص ٢١٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٠٧/٢.

[٤] المقتضب ٣٧٤/٣.

[٥] مما انفرد به المبرد في أسباب البناء قوله : ليس وراء منع الصرف إلا البناء، فتوالى العلل يوجب البناء عنده، وقد رد عليه ابن الشجري في أماليه ١١٥/٢، وابن جني في الخصائص ١٧٩/١-١٨٠ والزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٠.

[٦] البيت من الوافر، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٣٠، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٠٤/٢، وبلا نسبة في شرح المفصل ٦٤/٤.

أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ رَضِينَا بالتَّحِيَّة وَالكَلاَمِ

وقال آخر:[١]

إذا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتّ حَذَامِ

ثانيهما: مذهب بني تميم، فإنهم يجرونها مجرى ما لا ينصرف من المؤنث نحو: زينب وسعاد، فيمنع من الصرف ما كان علماً على وزن " فعال " نحو: حَذَامِ، ورقاش، فيقولون: قامت حذامُ، وأكرمت حَذَامَ، ومررت بحذَامَ، وإنما منع من الصرف للعدل مع العلمية، فحَذَام معدولة عن حاذمة ورقاش عن راقشة، كما أن عمر معدول عن عامر، هذا مذهب سيبويه [٢] خلافاً للمبرد إذ زعم أنها امتنعت من الصرف للتأنيث والعلمية، قال: [٣] وأما بنو تميم فلا يكسرون اسم امرأة، ولكنهم يجرونه مجرى غيره من المؤنث؛ لأنهم لا يذهبون به إلى العدل....".

ويبدو أنه اختيار ابن الأنباري، ولذا فهو يقول: " وبنو تميم ينزلونه منزلة زينب وسعاد ونوار فيرفعونه بلا تنوين، وينصبونه في موضع النصب والخفض بغير تنوين" [٤].

فإن كان الاسم آخره راء فإن أكثر التميميين يوافقون أهل الحجاز في بنائه على الكسر[٥]؛ وذلك من قبل أن الراء لها حظ في الإمالة التي تكون فيها، ليس لغيرها من الحروف، فيكسرونها على كل حال من جهة الإمالة، فيكون الكسر من جهة واحدة [٦] وذلك نحو " حَضَارِ " اسم كوكب بالقرب من سهيل، وجَعَارِ اسم للضبع وسَفَارِ اسم ماء لبني مازن.

---

[١] البيت من الوافر، وهو للجيم بن صعب في التصريح ٢٢٥/٢، والمقاصد النحوية ٣٧/٤، وبلا نسبة في: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٠٤/٢، والخصائص ١٧٨/٢، وأوضح المسالك ١٣١/٤، ومغنى اللبيب ٢٢٠/١.

[٢] ينظر: الكتاب ٢٧٧/٣.

[٣] المقتضب ٣٧٥/٣.

[٤] المذكر والمؤنث ٢٠٤/٢.

[٥] ينظر: الكتاب ٢٧٨/٣، وشرح المفصل ٦٥/٤، وشرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣.

[٦] ينظر: شرح السيرافي ٤٤/٤، وشرح المفصل ٦٥/٤، وشرح الأشموني ٢٦٩/٣.

ومنهم من لا يفرق بين ما آخره راء وغيره فلا يصرفه، وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله:[١]

وَ مَـــرَّ دَهْـرٌ على وَبـارِ فَهَلَكتْ جَهْـرَةً وَبـــارُ

قال ابن يعيش: هكذا جاء مرفوعاً، وهو من قصيدة قوافيها مرفوعة، وهو للأعشى، وهو من بني قيس ومنزله باليمامة وبها بنو تميم[٢].

وهذه الأسماء لا يختلف في تعريفها وإجرائها إذا كانت نكرات[٣]، كقولك: قامت قطام، وقطامٌ أخرى، وأكرمت قطام وقطاماً أخرى.

---

[١] البيت من مخلع البسيط وهو للأعشى في ديوانه ص ٣٣١ والكتاب ٢٧٩/٣، وشرح المفصل ٦٥/٤، وهمع الهوامع ٢٩/١ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٢.

[٢] شرح المفصل ٦٥/٤.

[٣] ينظر: الكتاب ٢٧٩/٣، والمقتضب ٣٧٤/٣ والمذكر والمؤنث ٢/ ٤٠٥.

تسمية الرجل بـــــ " ثَلاَث "

اختلف النحاة في صرف أو منع صرف لفظ " ثلاث " إذا سميت به رجلاً؛ فـــذهب ابن الأنباري إلى أنه منصرف؛ لأنه جمع، وقال: "و إذا سميت رجلاً بثلاث، وأربع وخمس، وست، وسبع، وثمان، وتسع، وعشر أجريته إلا ثمانياً؛ فإنه لا يجري في المعرفة، فقلت: هذا ثَلاَثٌ، وأكرمت ثلاثاً، ومررت بثلاثٍ؛ لأنه جمع مذكر، يقال في تصغيره: ثُلَيِّثات.

قال الفراء: من سَّمى بخمس وما أشبه رجلاً أجراه؛ لأنه بمنزلة " صُفْر " و "حُمْر " وقال: هو جمع تصغيره خُمَيْسات.[١]

وكان سيبويه يذهب إلى أنه غير مصروف؛ لأنه بمنزلة عناق، قال: " وإن سميت رجلاً ثَمَانِيَ لم تصرفه؛ لأن ثماني اسم لمؤنث، كما أنك لا تصرف رجـــلاً اســـمه ثلاث؛ لأن ثلاثاً كعناق" [٢].

فسيبويه يذهب إلى أنه مفرد، ومنع الصرف لأنه علم مؤنث على أربعة أحـــرف، أما الفراء وابن الأنباري فهو عندهما جمع وهو مصروف.

وقال أبو حاتم السجستاني: " لو سَمَّيْتَ رجلاً بـــ " ثَلاَثٍ " لم تصرفه؛ لأنك سميته بمؤنث على أربعة أحرف، وكذلك إن سميته بثلاثة لم ينصـــرف لمكـــان حـــرف التأنيث، وهما ينصرفان في النكرة " [٣].

وذهب المبرد إلى أنه لو سميت رجلاً بـــــ " ثلاث " التي تقع في قولك ثلاث نسوة لم ينصرف في المعرفة، كما لم ينصرف عَقْرَبُ وعَنَاقُ في المذكر في المعرفـــة،

---

[١] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٤١/٢.
[٢] الكتاب ٢٣٦/٣
[٣] المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ص٥١.

ولو سميته بـــ" ثلاث " من قولك: ثلاثة بعد نزعك الهاء صـــرفته فـــي المعرفـــة والنكرة، ووقع الفصل بين ما يقع على المؤنث، وما يقع على المذكر[١].

[١] ينظر: المقتضب ١٥٧/٢ ، وينظر أيضا : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٤٢/٢.

تسمية الرجل بـــ " ثَمَانٍ "

إذا سميت رجلاً بـــ " ثمان " لم ينصرف، ولكن اختلف في علة منعه من الصرف، فمذهب سيبويه أنه منع من الصرف؛ لأنه اسم مؤنث كـــ " عنـــاق، وثـــلاث " إذا سميت بهما [١].

قال سيبويه: وأما ثَمَانٍ إذا سميت به رجلاً فلا تصرف؛ لأنها واحدة كـــ" عَنَاقَ"[٢]

وقال في موضع آخر: " و إن سميت رجلاً ثَمَانِيَ لم تصـــرفه؛ لأن ثمـــاني اســـم لمؤنث ، كما أنك لا تصرف رجلاً اسمه ثَلاَثَ ؛ لأن ثلاثاً كعناق " [٣].

ومذهب ابن الأنباري أنه لم يصرف؛ لأنه جمع بعد الألف حرفان، قال: " إذا سميت رجلا بـــ " ثمان " لم تجره في المعرفة؛ لأنه جمع بعد الألف منه حرفان، وتجريه في النكرة؛ لأن ياءه مشبهة بياء الإعراب " [٤].

وتقل أبوحيان عن المبرد: إذا سميت رجلاً بثماني لم أصرفه إلا إذا كان من قولك: ثماني نسوة .. " [٥].

وقال السجستاني:[٦] " وإن سميت رجلا بثمان صَرْفَتَهُ صَرْفَ عِلَّةٍ، كما تصـــرف جواري [٧] ولا تصرف في النصب، فتقول: رأيت ثَمَانِيَ؛ لأنه قد تم البناء وانفتح آخره فتركت صرفه، لأنك سميت مذكراَ بمؤنث على خمسة أحرف ".

أي أنك تقول في الرفع: هذا جَوَازٍ وسَوَارٍ وثَمَانٍ، وفي الخفض: مـــررت بجـــوارٍ وسوارٍ وثمانٍ، وفي النصب: رأيت جَوَارِيَ، وسَوَارِيَ، وثَمَانِيَ، تـــذهب إلـــى أن

---

[١] ينظر: الكتاب ٢٣١/٣ ، والمخصص ٥٩/١٧ وشرح السيرافي ٨/٤، والارتشاف ٨٥٤/٢.
[٢] الكتاب ٢٣١/٣.
[٣] الكتاب ٢٣٦/٣.
[٤] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٤٢/٢.
[٥] ارتشاف الضرب ٨٥٥/٢.
[٦] المذكر والمؤنث للسجتاني ص ٥٢ .
[٧] ينظر: المذكر والمؤنث لابن انباري ٢٤١/٢ .

الياء تستثقل الضمة والكسرة فيها، فتسقطان منها، ثم تسقط هي لسكونها وسكون التنوين، وفي النصب لا تستثقل الفتحة فيها، فتثبت ولا يدخل التنوين.

وأما ثمان قبل التسمية بها فمصروفة، فالمعروف في كلام العرب صرفها على أنها اسم مفرد أتى بلفظ المنسوب، نحو: ثَمَانٍ[١].

قال ابن السراج: " فأما الياء في " ثمان " فهي ياء نسب، وكان الأصل: ثمني مثل يمنى، فحذفت إحدى الياءين وأبدلت منها الألف، كما فعل ذلك بيمنى حين قالوا: "يَمَانٍ "[٢].

وقد تمنع الصرف في الشعر؛ لإجرائها مجرى جوار، قال سيبويه[٣]: " وقد جعل بعض الشعراء ثماني بمنزلة حَذَارٍ[٤] حدثني أبو الخطاب أنه سمع العرب ينشدون هذا البيت غير منون، قال:[٥]

يَحْدُ و ثَمَانِيَ مُولَعاً بِلِقَاحِهَا حَتّى هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الإرْتَاجِ

فترك صرف " ثماني " تشبيهاً لها بما جمع على زنة مفاعل، كأنه توهم واحدتها ثمنية كـ " حذرية " ثم جمع فقال: ثمان، كما يقال: حذار، والمعروف صرفها على انها اسم واحد أتي بلفظ المنسوب نحو: يمان، فإذا أنِث قيل: ثمانية.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٣١/٣ ، والأصول ٩١/٢، وسر صناعة الإعراب ١٦٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٨/٣، وشرح الأشموني ٢٤٨/٣.

(٢) الأصول ٩١/٢.

(٣)) الكتاب ٢٣١/٣ .

(٤) الحذاري : جمع حِذْرِيَّة ، وهي الأرض الغليظة . لسان العرب " حذر " ٩٣/٣ .

(٥) البيت من الكامل ، وهو لابن ميادة في ديوانه ص ٩١، وخزانة الأدب ١٥٧/١، ولسان العرب " ثمن " وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١٦٤/١ ، وما ينصرف ومالا ينصرف ص ٦٥ ، والمقاصد النحوية ٣٥٢/٤ وشرح الكافية الشافية ١٥٠٣/٣.

المعنى شبه نافنة في سرعتها بحمار وحشي يحدو ثماني أتن ، مولعا بلقاحها حتى تحمل / وهي لا تمكنه فتهرب منه.

المعدول عن جهته من عدد المذكر والمؤنث

قال ابن الأنباري: [١] " اعلم أن المعدول عن جهته من العدد يمنع الإجراء، ويكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحدٍ، تقول، ادخلوا أُحَادَ أُحَادَ، وأنت تعني: واحداً واحداً، أو واحداة واحدة، وادخلوا ثناء ثناء وأنت تعني: اثنين اثنين، واثنتين اثنتين، وكذلك: ادخلوا ثلاث ثلاث، ورباع رباع

قال الشاعر [٢]:

وَلَكنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ ذِئَابٌ تَبَغَّي النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ

وبيان ذلك: أن مما يمنع من الصرف اجتماع العدل والوصف، وذلك في موضعين:

أحدهما: المعدول في العدد من واحد إلى أربعة بلا خلاف، وهو على " فُعَال " أو " مَفْعَل " نحو: رأيت القوم أحاد أو موحد، ومررت بهم ثناء أو مثنى ولم تستعمل هذه الأمثلة إلا نكرات [٣]:

إما أخبار كقوله – عليه الصلاة ولسلام [٤]: " صلاة الليل مثنى مثنى "، وإما أحوالا كقوله تعالى: " فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع " [٥]، وأما نعوتا لمنكرات كقوله تعالى: " أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ [٦].

وامتناعها من الصرف عند سيبويه[٧] وأكثر النحويين[٨] للعدل والوصفية، أما الوصف فظاهر، وأما العدل فالمراد بمثنى اثنين اثنين، وكذلك ثلاث ورباع، فالعدل هنا يوجب

---

[١] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٦٥/٢.

[٢] البيت من الطويل ، وهو لساعدة بن جو بة الهذلي في الكتاب ٢٢٥/٣ والمقاصد النحوية ٣٥٠/٤ ، وبلانسبة في : المقتضب ٣٨١/٣ ، وما ينصرف وما لاينصرف ص ٥٩، وشرح المفصل ٦٢/١ ، والجني الداني ص ٦١٩.
الشاهد في : مثنى وموحد ، حيث منعها من الصرف ، لانها صفتان معدولتان.

[٣] ينظر : شرح الكافية الشافية ١٤٤٥/٣.

[٤] اخرجه مالك (/١٢٣) كتاب صلاة الليل، باب الأمر بالوتر (١٣) والبخاري (١٦٠/٣) كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر (٩٩٠).

[٥] سورة النساء من الآية ٣ .

[٦] سورة فاطر من الاية ١.

[٧] ينظر : الكتاب ٢٢٥/٣.

[٨] ينظر المذكر والمؤنث للسجستاني ص ٥٣، والمقتضب ٣٨٠/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٩، والأصول ٨٨/٢ ، وشرح السيرافي ٤٩٢/٣، وشرح المفصل ٦٢/١ .

التكرير، فإذا قال: جاء القوم ثلاث ورباع، فمعناه أنهم تحزبوا وقت المجيء ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة [١] والمسموع من ذلك: أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع وخماس ومخمس وعشار ومعشر[٢].

قال ابن الأنباري:[٣] ومن قال: ادخلوا ثلاث ثلاث، ورباع ورباع، لم يقل: ادخلو خماس خماس، ولا سداس سداس؛ لأن هذا غير موجود في كلام العرب.

قال الفراء: لا تجاوز رباع، غير أن الكميت قال:[٤]

فَلَمْ يَسْتَرِيْثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالا عُشَارَا

فجعل " عشارا " على مخرج ثلاث، وهذا مما لا يقاس عليه ".

قال ابن مالك: وروى فيها عن بعض العرب " مخمس " و" عشار ومَعْشَر " ولم يرد غير ذلك [٥]

واختلف هل يقاس عليها سداس ومسداس، وسباع ومسبع، وثمان ومثمن، وتساع ومتسع على ثلاثة مذاهب: [٦]

أحدها: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز القياس عليها، واقتصروا على مورد السماع.

ثانيها: ذهب الكوفيون والزجاج [٧] إلى أنه يقاس عليه؛ لوضوح طريق القياس فيه.

الثالث: يقاس على ما سمع من " فعال " لكثرته دون مَفْعَل لقلته.

---

[١] ينظر: شرح المفصل ٦٢/١ .

[٢] ينظر: شرح ابن الناظم ص ٤٥٥، وارتشاف الضرب ٨٧٤/٢ ، وهمع الهوامع ٢٦/١.

[٣] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٦٦/٢.

[٤] البيت من المتقارب ، وهو للكميت في ديوانه ١٩١/١، وشرح المفصل ٦٢/١ ، وخزانة الأدب ١٧٠/١، والدرر ٩١/١، وبلا نسبة في : الخصائص ١٨١/٣.

[٥] شرح الكافية الشافية ١٤٤٨/٣.

[٦] ينظر : ارتشاف الضرب ٨٧٢/٢ والمساعد ٣٤/٣، وهمع الهوامع ٢٦/١.

[٧] مذهب الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٩. وشرح السيرافي ٤٩٣/٣، والمخصص ١٢٠/١٧، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٨٤٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٤٨/٣.

وقيل: يقاس البناءان، قال أبوحيان:[١] وهو الصحيح بسماع ذلك من العرب ،فتقول: مَوْحَد وأحاد إلى مَعْشَر وعُشَار، وحكى البناءين أبوعمرو الشيباني ".

وأجاز الفراء صرفها مذهوباً بها مذهب الأسماء أي: منكرة، بناء على رأيه أنها معرفة بنية الإضافة، تقبل التنكير.

قال الفراء: [٢] " من جعلها نكرة وذهب بها إلى الأسماء أجراها، والعرب تقول: ادخلوا ثُلَاثَ ثُلَاثَ، وثُلَاثاً وثُلَاثاً ".

والجمهور على خلافه.

---

[١] ارتشاف الضرب ٨٧٤/٢.

[٢] ينظر: معاني القران ٢٥٤/١، وينظر أيضا: التسهيل ص ٢٢٢ وارتشاف الضرب ٨٧٤/٢ ، وشفاء العليل ٩٠٦/٢ وهمع الهوامع ٢٧/١.

تسمية الرجل بـــ " ثُلَاث ورُبَاع "

قال ابن الأنباري [١]: " إذا سَمَّيْتَ رَجلا بِثُلَاثَ ورُبَاعَ، ومَثْلَثَ ومَرْبَعَ لم تُجْرِهِ، قال الفراء: لا أُجْرِيهِ اسمَ رجلٍ ولا امرأة، لأنه معدول مؤنث،..... وقال فـــي مَثْلَـــث ومَثْنَى ومَرْبِعَ: إن أردت به مذهب المصدر لا مذهب الصرف جرى؛ كقولك: ثَنَيْتُهم مَثْنىً، وثَلَثْتُهم مثلثاً، ورَبَعْتُهُمْ مَرْبَعاً [٢].

وبيان ذلك: أنه إذا سمى رجل بـــ: مثنى وثلاث ورباع " ونظائرها امتنع صـــرفه للعلمية والعدل عند الجمهور [٣].

قال سيبويه[٤]: " وسالته – يعني الخليل – عن أُحَادَ وثُنَاءَ ومَثْنَى وثُلَاثَ ورُبَـــاعَ، فقال: هو بمنزلة " أُخَر " [٥] إنما حَدُّهُ واحداً واحداً، اثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه فَتُرِكَ صَرْفُهُ ".

وخالف الأخفش[٦] وأبو علي [٧] وابن برهان [٨] وابن بابشاذ [٩]؛ قالوا: لأن العدل يزول معناه بالتسمية، فيصرف " ثُنَاءَ " و أخواته إذا سمى بشيء منها مذكر.

قال ابن يعيش[١٠]: " فإن سمي رجل بمثنى وثلاث ورباع ونظائرها انصرف فـــي المعرفة، فتقول فيه: هذا مَثْنًى وثُلَاثٌ بالتنوين؛ لأن الصفة بالتسمية قـــد زالـــت

---

[١] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٦٨/٢.
[٢] إنما يريد المصدر الميمي.
[٣] ينظر: ارتشاف الضرب ٨٧٤/٢ ،والمساعد ٣٥/٣.
[٤] الكتاب ٢٢٥/٣.
[٥] كان قد تحدث عن " أخر " وقال: " قلت: فما بال أخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؟ فقال: لأن أخر خالفت أخواتها وأصولها ... " الكتاب ٢٢٤/٣.
[٦] ينظر مذهبه في : شرح الكافية الشافية ١٤٩٧/٣، وشرح الرضى ٦٥/١، وارتشاف الضرب ٨٧٤/٢، والمساعد ٣٥/٣، وهمع الهوامع ٣٦/١، والأشموني ٢٧١/٢.
[٧] نقل ابن مالك عن أبي على الصرف في: شرح الكافية الشافية ١٤٩٧/٣، وينظر ارتشاف الضرب ٨٧٤/٢، والمساعد ٣٥/٣، وشفاء العليل ٣٠٦/٢، ونقل عنه منع الصرف : ينظر المسائل المنثورة ٢٧٨.
[٨] ينظر : شرح اللمع ٤٤٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٤٩٧/٣.
[٩] ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ٣٤٩/١.
[١٠] شرح المفصل ٦٢/١.

والعدل – أيضا لزوال معنى العدد بالتسمية وحدث فيه سبب آخر غيرهما وهو التعريف، فانصرف لبقائه على سبب واحد ".

قال ابن مالك: [١] والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من منع الصرف؛ لأن لفظ العدل باق، فلا أثر لزوال معناه.

وحكي أن ابن كيسان قال: قال أهل الكوفة " مثنى وموحد " بمنزلة " عمر " وأن هذا الاسم معرفة فإذا سميت به رجلاً لم ينصرف كما لم ينصرف " عمر " اسم رجل[٢].

---

[١] شرح الكافية الشافية ١٤٩٧/٣.

[٢] ينظر: شرح المفصل ٦٣/١.

منع صرف الأسماء الثلاثية المصغرة المؤنثة

تقدم أن الاسم الثلاثي المؤنث ساكن الوسط نحو: هِنْد، ودَعْد، وجُمْل، ونُعْم، للعرب فيه مذهبان: منهم من لا يجريها، ومنهم من يجريها، فمن لم يجرها قال: قامت هِنْدُ، ودَعْدُ، وجُمْلُ، ونُعْمُ، ومن أجراها قال: قامت هِنْدٌ، ودَعْدٌ، وجُمْلٌ ونُعْمٌ، وتقدم توضيح ذلك وبيان علته.

فإن صغرت هذه الأسماء، دخلتها التاء نحو: هنيدة فيمتنع من الصرف وجوباً فيتحتم منع هند من الصرف مصغرة، إذ يقال: هنيدة، والتاء تحتم المنع، وفي التكبير لا تاء، فجاز فيه الوجهان [١].

قال ابن الأنباري:[٢] " وقال الكسائي: اعلم أن العرب تُصَغِّرُ ما كان من أسماء النساء على ثلاثة أحرف [٣]، مثل: بَرْق، ولَهْو، وخَوْد، وجُمْل، ورَيم، بالهاء وبغير الهاء، فمن صغر بالهاء لم يُجْرِ، ومن صغر بغير الهاء لم يُجْرِ وأجْرَى، وقال: أرى من صغر بغير الهاء أراد الفعل، فيُجْرى، ولا يُجْرى، وهذا القياس في كل مؤنث أنه تدخله الهاء؛ لأنه اسم مؤنث، وأصله الفعل سُمِّى به،ومن لم يُدْخِل الهاء بني بناء الفعل ولا يُجْرى للتعليق على المؤنث ".

فنحو: هند، وهنيدة، لك فيه مكبراً وجهان، وليس فيه مصغراً إلا منع الصرف.

---

[١] ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٠٣/٣، والتسهيل ص ٢٢٢، وارتشاف الضرب ٨٩١/٢، والمساعد ٤٢/٣، وشرح الأشموني ٢٧٦/٣.

[٢] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٢٨/٢.

[٣] ينظر في تصغير الأسماء الثلاثية المؤنثة : التسهيل ص ٢٨٦، وشرح الكافية الشافية ١٩١٣/٤، وشرح الشافية للرضى ٢٤٣/١، وارتشاف الضرب ٣٧٥/١- ٣٧٦، وشفاء العليل ١٠٥٩/٣.

الخـــاتمة

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى،

وبعـــــــــد ،،،

فهذه خاتمة أبرز فيها أهم معالم البحث من خلال دراستي لموضوع " ما لا يجرى في كتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري " أجملها فيما يأتي:

أولا: جلَّي البحث بإيجاز شخصية ابن الأنباري هذا الإمام الكبير في علم العربية، كما تحدث عن مكانته العلمية وأهم مصنفاته.

ثانياً: يبين البحث أهمية كتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري، هذا الكتاب الذي يعد أضخم كتاب في العربية تناول ظاهرة التذكير والتأنيث.

ثالثاً: أظهر البحث مذهب ابن الأنباري النحوي ،فمن خلال طروحاته العلمية يتبين أنه ينحو منحى الكوفيين، بل هو ملم بـــآرائهم، وداعـــم لهـــا بالعلـــل والحجـــج والبراهين، ولكنه لم يقصر الأخذ على علماء الكوفيين، بل مضى في الإفادة مـــن لغويي البصرة ونحاتها.

رابعاً: أكثر ابن الأنباري النقل في كلامه عن ما لا يجرى عن الفراء مـــن كتابـــه المذكر والمؤنث ، وعن سيبويه من الكتاب ، وقد كان ينقل عن الكوفيين مباشرة ، أو عن طريق كوفية، كما نقل عن العلماء البصريين إما مباشرة أو من طريـــق بصرية أو كوفية.

خامساً: تضمن البحث في ما لا يجرى جملة من أقوال النحاة وآرائهم، تَمَّ توثيقها من مظانِّها، وخاصة من كتاب سيبويه حيث أكثر ابن الأنباري النقل عنـــه، فمـــن أمثلة ذلك ، قال في تسمية الرجل بـــ " بنت وأخت " :

" إذا سميت بـــ " بنت وأخت " لم تجرهما في المعرفة، وأجريتهما فـــي النكـــرة؛ وإنما منعتهما الإجراء للعلتين اللتين توجبان الثقل، وهما التعريف والتأنيث، وذلك أن التاء في أخت وبنت ، هي هاء جعلت تاء لسكون ما قبلها، فهما بمنزلة حمزة

وطلحة، وقال سيبويه [١]: إذا سميت رجلاً بـــ " بنت وأخت " صرفتهما؛ لأنهما ملحقتان مثل : عفريت ... " [٢].

كما أكثر النقل عن الفراء من كتابه المذكر والمؤنث، قال[٣]: " إذا سميت امـــرأة بنعـــت لاحَظَّ للرجال فيه لم تُجْرِهِ، فتقول: قامت طالقُ وطاهرُ وحائضُ، ومررت بطالقَ وطـــاهرَ وحائضَ، فلا تجريه؛ لأن معنى التأنيث قائم فيه، فاجتمع فيه هذا والتعريف ،هذا مـــذهب الفراء [٤] وأبى العباس ".

كما نقل عن المبرد، ففي مسألة " كراع " بين المنع والصرف، قال: " وقال محمـــد بـــن يزيد [٥]: قال سيبويه [٦]: وبعضهم يصرف كراعاً، وترك الصرف فيه أجود؛ لأنه لم تكثر التسمية به، وقد سموا به، فمن صرف فالحجة فيه من باب الحجة في ذراع ... "[٧].

سادساً: كثر عرض ابن الأنباري لآراء النحويين من كوفيين وبصريين في ما لا يجرى، ثم مناقشة بعضهم فيما ذهبوا إليه، ومناقضة ما ذهب إليه بعضهم، مع عرض ما يـــراه أقوى نحوياً مستنداً إلى أدلة الصناعة النحوية من سماع وقياس وتعليل، والبحث يوضح ذلك، وأذكر على سبيل المثال ذكره لآراء النحويين في تسمية المرأة باسم مـــذكر علـــى ثلاثة أحرف، قال: " وإذا سميت المرأة باسم مذكر على ثلاثة أحرف، فقلت: قامت زيـــد وعمرو، فإن النحويين اختلفوا في هذا ، فقـــال الفراء[٨] وأبوالعباس[٩]، والخليـــل[١٠] وسيبويه[١١] والأخفش[١٢] والمازني[١٣]: لا تجريه، فتقول: قامت زيـــدُ وعمـــرُو،

---

[١] القول في الكتاب ٢٢١/٣، مع اختلاف يسير والمعنى هو هو.
[٢] المذكر والمؤنث ١٦٢/١.
[٣] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٦٧/١.
[٤] ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ص ١٥٤.
[٥] ينظر: المذكر والمؤنث للمبرد ص ٩٦.
[٦] ينظر: الكتاب ٢٣٥/٣.
[٧] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٧١/١.
[٨] مذهبه في : ارتشاف الضرب ٨٨١/٢، والمساعد ٢٤/٣والأشموني ٢٥٤/٣.
[٩] مذهبه في: المساعد ٢٤/٣.
[١٠] مذهبه في: المقتضب ٣٥١/٣، والمذكر والمؤنث للمبرد ص ١١٤.
[١١] ينظر: الكتاب ٢٤٢/٣.
[١٢] مذهبه في: معاني القرآن ٢٠/١ والمقتضب ٣/ ٣٥١.
[١٣] مذهبه في : المقتضب ٣٥١/٣ وارتشاف الضرب ٨٨١/٢.

وأكرمت زيدَ وعمرَو ومررت بزيدَ وعمرَو، وأحتج الفراء وأبوالعباس بأن المرأة سميت باسم قد كان معروفاً من أسماء الرجال مذكراً فلما وضع على مؤنث ثقل إذ كان ليس من شكله، ولا مما تكثر به تسمية المؤنث كما كثرت في التذكير.

واحتج الخليل وسيبويه والأخفش والمازني بأنه أخرج من بابه إلى بـــاب يثقـــل صرفه فيه فكان بمنزلة المعدول.

وكان عيسى بن عمر،ويونس بن حبيب، وأبو عمرو الجرمي يقولون إذا ســـمينا مؤنثاً باسم مذكر على ثلاثة أحرف صرفناه، فتقول : قامت زيدٌ وعمروٌ وأكرمـــت زيداً وعمراً، ومررت بزيدٍ وعمرو، وقالوا: نحن نجيز صرف المؤنث إذا ســـميناه بمؤنث، يعنون هنداً وجُمْلاً، وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل، فالذي إحدى حالتيـــه حال خِفّة أخفُّ بالصرف.

وقال محمد بن يزيد البصري: أظن أن أبا عمرو بن العلاء كان يذهب إلـــى هـــذا القول الثاني " [1].

سابعاً: جمع البحث ما لا يجرى في كتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري وناقشـــها ووضحها وذكر عللها.

ثامناً: وضح البحث منهج ابن الأنباري فيما لا يجرى، سواء من حيث الاستشهاد والاحتجاج، أو من حيث العرض والتناول.

وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم النصير.

الباحث

---

[1] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/١٦٠-١٦١.

فهرس المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للشيخ/ أحمد محمد البنـــا، ت: د/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي – ت، د/ رجب عثمان – مطبعة المدني – الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨م.
٣- أسد الغابة في معرفة الصحابة لأبي الحسن الجزري – المطبعة الإســلامية – طهران .
٤- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري – ت/ محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمي بدمشق.
٥- إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسى– ت: د/حمزة النشرتي – الرياض ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م.
٦- إصلاح المنطق لابن السكيت – ت/ أحمد محمد شاكر – وعبد السلام هارون – القاهرة ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩م.
٧- الأصول في النحو لابن السراج –ت/ عبد الحسين الفتلي – طبعــة مؤسســة الرسالة – الثالثة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م.
٨- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبرى – دارسة تحقيق / محمد الســيد عزوز – عالم الكتب – بيروت – الأولى ١٤١٧هـ /١٩٩٦م.
٩-الأعلام لخير الدين الزركلي – دار العلــم للملايــين – بيــروت – السادســة ١٩٨٤م.
١٠- الأمالي الشجرية لهبة الله بن الشجري – ت/ د/ محمود محمد الطنــاحي – مطبعة الخانجي – القاهرة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١١- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطى- ت / محمد أبو الفضل إبـــراهيم – دار الفكر العربي – القاهرة ١٤٠٦ هـــ / ١٩٨٦م.
١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – لابن هشام الأنصـــاري –ت- محمـــد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – الثالثة ١٣٩٩هـــ / ١٩٧٩م.
١٣- الإيضاح في علل النحو للزجاجي – ت/ مازن المبـــارك – دار العروبـــة – القاهرة – ١٣٧٨هـــ / ١٩٥٩م.
١٤- إيضاح الوقف والابتداء – أبوبكر بن الأنباري ، ت/ محي الدين رمضان – دمشق ١٩٧١م.
١٥- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي – الناشر : دار الكتاب الإسلامي القاهرة ، الثانية ١٤١٣هـــ / ١٩٩٢م.
١٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – للســـيوطي – ت / محمـــد أبـــو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت .
١٧- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي ، ت/ محمـــد المصـــري مركز المخطوطات والتراث – الكويت – الأولى ١٤٠٧ هـــ / ١٩٨٧ م.
١٨- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـــ / ١٩٨٠م.
١٩- تاريخ الأدب العربي (بروكلمان) أشرف على الترجمة –د / محمود فهمي حجازي – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٩٥م.
٢٠- تاريخ بغداد – للخطيب البغدادي – دار الكتاب العربي – بيروت.
٢١- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري – ت / محمد علي البجاوي – طبعة دار الجيل – بيروت – الثانية ١٤٠٧ هـــ/ ١٩٨٧م.

٢٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك – ت: د/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ١٣٨٧م.
٢٣- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ / خالد الأزهري –دار إحياء الكتب العربية – فيصل الحلبي .
٢٤- التعريفات للسيد الشريف الجرجاني ت: د/ عبد الرحمن عميرة عالم الكتب – بيروت – الأولى ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
٢٥- التعليقة – شرح المقرب – لبهاء الدين بن النحاس الحلبي، ت : د/ خيري عبد الراضى – المدينة المنورة الأولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
٢٦- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي على الفارسي ت: د/ عوض بن حمد القوزي – جامعة الملك سعود – الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٢٧- التكملة لأبي على الفارسي – ت: د/ حسن شاذلي فرهود – نشر جامعة الرياض – ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م.
٢٨- تهذيب اللغة للأزهري – ت: د/ عبد العظيم محمود – الدار المصرية للتأليف، مطابع سجل العرب.
٢٩- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي – راجعة د/ محمد إبراهيم الخضاوي – طبعة دار الحديث – القاهرة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
٣٠- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ، ت:د/ فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى ١٤١٣هـ /١٩٩٢م.
٣١- حجة القراءات لأبي زرعة – ت / سعيد الأفغاني – مؤسسة الرسالة – بيروت – الخامسة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٣٢- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، حققه: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي– دار المأمون للتراث – دمشق – الأولى ١٤١٣هـ /١٩٩٢م.

٣٣- خزانة الأدب للبغدادي، ت الشيخ/ عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – الثالثة ١٤٨٩هـ.

٣٤- الخصائص لابن جني، ت/ محمد علي النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣٥- الدرر اللوامع للشنقيطي – ت / عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العربية – الكويت – الأولى ١٩٨١م.

٣٦- ديوان الأخطل – شرح مجيد طراد –دار الجيل – بيروت – الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٣٧- ديوان الأعشى – ميمون بن قيس – شرح محمد حسين – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط السابعة ١٩٨٣م.

٣٨- ديوان امرئ القيس – ت / حنا الفاخوري – دار الجيل – بيروت الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٣٩- ديوان جرير – دار صادر – بيروت.

٤٠- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري –ت: د/ وليم عرفات – دار صادر– بيروت.

٤١- ديوان الحطيئة – برواية ابن السكيت – ت:د/ نعمان محمد أمين، القاهرة ١٩٨٧م.

٤٢- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات – تحقيق/ محمد يوسف نجم – دار بيروت – ١٩٥٨م.

٤٣- ديوان الكميت – جمع وتقديم/ داود سلوم – بغداد ١٩٦٩م.

٤٤- ديوان النابغة الدبياني، شرح الدكتور حنا نصر الحتي – دار الكتاب العربي – بيروت – الأولى ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

٤٥- سر صناعة الإعراب لابن جني – ت: حسن هنداوي – دار القلم دمشق– الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٤٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي – دار المسيرة – بيروت – الثانية ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٤٧- شرح أبيات سيبويه للسيرافي – دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت – ١٩٧٩م.

٤٨- شرح الأشموني على الألفية، المسمى " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك " دار إحياء الكتب العربية – عيسى الحلبي .

٤٩- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم – ت/ عبد الحميد السيد – دار الجيل – بيروت، ط هجر– الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٥٠- شرح الجمل لابن بابشاذ –رسالة كلية اللغة العربية – القاهرة .

٥١- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، ت: د/ سلوى محمد عمر – جامعة أم القرى – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٥٢- شرح جمل الزجاجي " الشرح الكبير " لابن عصفور، ت :د/ صاحب أبو جناح.

٥٣- شرح شافية ابن الحاجب للرضى – ومعه شرح شواهده للبغدادي – دار الكتب العربية – بيروت – ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٥٤- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك – ت: عدنان عبد الرحمن الدوري .

٥٥- شرح كافية ابن الحاجب للرضى، نشره: يوسف حسن عمر – ليبيا.

٥٦- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ت/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي – دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٥٧- شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت: د/ عبد المنعم أحمد هريدي،دار المأمون للتراث – مكة المكرمة .
٥٨- شرح اللمع في النحو للواسطى، ت: د/ رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي – القاهرة – الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠ م.
٥٩- شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب – بيروت.
٦٠- شعر ابن ميادة – ت: د/ حنا جميل حداد – دمشق ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م.
٦١- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلى، ت: د/ الشريف البركادى – دار الندوة – بيروت.
٦٢- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، ت/ أحمد عبد الغفار عطار – دار العلم للملايين – بيروت – ١٣٩٩هـ.
٦٣- صحيح البخاري – بشرح النووي – دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٦٤- طبقات النحويين واللغويين – للزبيدي – ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف مصر – ١٩٧٣م.
٦٥- علل النحو، لأبي الحسن بن الوراق، ت / محمود نصار – دار الكتب العلمية بيروت – الأولى -١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
٦٦- غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزرى – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٨٢م.
٦٧- الفهرست لابن النديم – مكتبة الخياط – ط- بيروت .
٦٨-كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد – ت: د/ شوقي ضيق، دار المعارف – القاهرة.
٦٩- الكتاب لسيبويه – تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون – دار الجيل – بيروت – لبنان.

٧٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبـــي طالـــب القيسي، ت /د: محي الدين رمضان – مؤسســـة الرســـالة – الطبعـــة الرابعـــة ١٤٠٧هـــ/ ١٩٨٧م.

٧١- اللباب في علل البناء والإعراب – لأبي البقاء العكبري، ت/ غازي مختـــار طليمات – دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر – دمشق – الأولى ١٤١٦هـــ ١٩٩٥م.

٧٢- لسان العرب لابن منظور – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الأولـــى ١٤١٦ هـــ/١٩٩٥م.

٧٣- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج، ت/ هدى محمود قراعة – الناشر مكتبة الخانجي – القاهرة – الثالثة ١٤٢٠هـــ / ٢٠٠٠ م.

٧٤- مختصر في شواذ القرآن لابن خالوية – مكتبة المتنبي – القاهرة.

٧٥- المخصص لابن سيده – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

٧٦- المدارس النحوية – للدكتور/ شوقي ضيف – دار المعارف – مصر.

٧٧- المذكر والمؤنث لأبي بكر بني الأنباري، ت :د/ طارق عبد عون الجنابي دار الرائد العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٤٠٦هـــ/١٩٨٦م.

٧٨- المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق الشيخ / محمد عبد الخـــالق عضيمة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة ١٤١٩هـــ/١٩٩٩م.

٧٩-المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجتاني –ت: د/ حاتم صـــالح الضـــامن – دار الفكر المعاصر – بيروت – الأولى ١٤١٨هـــ/ ١٩٩٧م.

٨٠- المذكر والمؤنث للفراء – تحقيق /د: رمضان عبد التواب – نشـــر مكتبـــة التراث ١٩٧٥م.

٨١- المذكر والمؤنث للمبرد ت: د/ رمضان عبد التواب، والدكتور/ صلاح الدين الهادي – مطبعة المدني – الثانية ١٤١٧هـــ/١٩٩٦م.

٨٢- المزهر للسيوطي ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين – الثالثة – مكتبة التراث .
٨٣- المسائل المنثورة – للفارسي – ت/ مصطفى الحيدري – دمشق.
٨٤- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت/ محمد كامل بركات، الجزء الثالث والرابع دار المدني – جدة ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
٨٥- معاني القرآن للأخفش – ت: د/ عبد الأمير محمد أمين الورد – عالم الكتب – بيروت – الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٨٦- معاني القرآن – للفراء – تحقيق / أحمد يوسف نجاتي – ومحمد علي النجار.
٨٧- معاني القرآن وإعرابه للزجاج – ت: د/ عبد الجليل شلبي – دار الحديث – الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٨٨- معجم الأدباء لياقوت الحموي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الأولى ١٤١١هـ/١٩٩م.
٨٩- معجم البلدان لياقوت الحموي – دار صادر – بيروت ١٩٧٩م.
٩٠- معجم ما استعجم للبكرى – تحقيق / مصطفى السقا – القاهرة ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م.
٩١- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري – ت/ محمد محي الدين عد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٩٢- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني – مطبوع مع خزانة الأدب – دار صادر.
٩٣- المقتضب للمبرد – تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤م.

٩٤- المقرب لابن عصفور، ت/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبـــوري – طبعة العاني – بغداد ١٩٧٢م.
٩٥- الممتع في التصريف لابن عصفور – ت: د/ فخر الدين قباوة – منشـــورات دار الآفاق – بيروت – الأولى ١٣٩٠هـــ/١٩٧٠م.
٩٦- المنصف لأبي الفتح بن جني – ت/ إبراهيم مصـــطفى وعبـــد الله أمـــين – مطبعة مصطفى الحلبي –مصر – الأولى ١٩٥٤م.
٩٧- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردي – وزارة الثقافة – مصر – ١٩٧٢م.
٩٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركـــات الأنبـــاري، ت: د/ إبـــراهيم السامرائي – مكتبة المنار – ط الثالثة ١٤٠٥هـــ/١٩٨٥م.
٩٩ – همع الهوامع على شرح جمع الجوامع للسيوطي– طبعـــة دار الســـعادة – مصر – الأولى ١٣٢٧ هـــ.
١٠٠- الوافي بالوفيات للصفدي – طبع باعتناء – ديدرينغ – منشورات – فرائز شتايز – ١٤٠١هـــ /١٩٨١م.
١٠١- وفيات الأعيان لابن خلكان – ت: د/ إحسان عباس – دار صادر – بيروت – ١٣٩٨هـــ /١٩٧٨م.